

"لُدُنْ وَلَدَى" بَيْنَ الثَّنَائِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ وَأَحْكَامَهُمَا النُّحَوِيَّةِ

د. رياض حسن الخدّام

جامعة أم القرى

تناول اللغويون والنحويون والصرفيون دراسة هذين الطرفين، فجاءت دراستهم وثيقة الاتصال فيما بينها، حيث قدّم اللغويون لغاتٍ لهما كانت العرب ناطقةً بها، وعَرَضَ النحويين لأوضاعهما التركيبية النحوية، في حين علّل الصرفيون لهذا اللغات المتعددة. وقد تناثرت ثمراتُ هذه الدراساتِ في بطون الكتب القديمة، وقد حاولت في هذه الدراسة أن أُلَمَّ شتاتُها وأجمَعَ شملها، عارضاً آراءهم واختلافاتهم حولها، والهدف من ذلك كلّهُ هو تقديم دراسة متكاملة لهذين الطرفين.

أولاً: لغات لُدُنْ

اهتمّ القدماء بتسجيل لغات (لُدُنْ) وازداد هذا الاهتمام لُدَى الخالفين على مرّ العصور، فبلغ مجموع لغاتها - سَبْعَ عشرةَ لغةً، سأوردُها فيما يأتي مبيّناً تعليلهم لكلّ لغةٍ، وذاكراً كلّ مصدرٍ ذكرها، لتتبيّن من ذلك كيف تمّ التوسّع في رصْدِ هذه اللغات عبر المراحل التاريخية:

١- لُدُنْ: بزنة عَضُدٍ، وهي أمُّ الجميع، وأشهرُ اللغات (١).

(١) انظر: العين، للفراهيدي، مادة لُدُنْ، والكتاب، لسيبويه ٢٨٦/٣ والمقتضب للمبرد ٥١/١ - ٣٤٠/٤، والبغداديات، للفارسي، ٣٥٠، ومقاييس اللغة لابن فارس، مادة لُدُنْ والصحاح للجوهري، مادة لُدُنْ، والمفصل للزمخشري - ١٣٢ - وأمالي ابن الشجري ٢٢٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤ والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٥/٢. أو شرح الكافية، للرضي ١٢٣/٢ ولسان العرب، لابن منظور، مادة لُدُنْ والتذليل والتكميل، لأبي حيان، ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة لُدُنْ، وشرح التصريح للأزهري، ٤٥/٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وتاج العروس للزبيدي، مادة لُدُنْ، وحاشية الصبان، ٢٦٢/٢.

٢- لَدَنْ: بفتح الدال وسكون النون، ذكرها سيبويه بقوله: (وقال بعضهم لداً
عُدُوَّةً)^(٢) وقوله هذا يبين لنا أمرين ويثير ثالثاً. أما الأمران فهما:

أ- أنه لم يبيّن لنا القبائل - أو القبيلة- التي كانت تتكلم بهذه اللغة، وهذا
يتضح من قوله: وقال بعضهم.

ب- أن إتباعه لها بكلمة "عُدُوَّةً" يدلُّ على أن هذه اللغة مشروطة بكونها لا
تستعملُ إلا مع "عُدُوَّةً" خاصة، وهذا ما أكده ابن الشجري بعد ذكره لها
بقوله: (ولا يكونُ هذا العملُ إلا مع عُدُوَّة) ^(٣) وقوى ذلك برواية أبي زيد
(قالوا جنّت فلاناً لَدَنْ عُدُوَّةً ففتحوا الدال) ^(٤) وقد علّل سيبويه فتحهم لدالها
بقوله: (وكأنّه أسكنَ الدالَ ثم فتحها كما قال اضرينُ زيداَ ففتح الباءَ لما
جاء بالنون الخفيفة) ^(٥) في حين ذهب ابن الشجري إلى أنهم (حذفوا
النونَ بعد إسكان الدال ثم ردها ففتحوا الدالَ لالتقاء الساكنين تشبيهاً
للدالِ بآخرِ الفعلِ مع النون الخفيفة في نحو: لنسفعاً) ^(٦) ^(٧) وأيدَ أبو علي
تعليلَ سيبويه فيما حكاه عنه ابنُ جني، وفصلَ ما أجمله بقوله إنَّ (الفتحة
في لَدَنْ إنما جاءت من قِبَلِ أنهم أسكنوا الدال في لَدَنْ استتقالاً للضمة
فيها كما يُسكَنُ نحو: عَضِدٌ وَسَبُعٌ فقال: عَضِدٌ وَسَبُعٌ، فلما سُكِّنَتِ الدالُ
وكانت النونُ بعدها ساكنةً التقى ساكنان، ففتحتِ الدال لالتقائهما،

(٢) انظر: الكتاب، ٢١٠/١، وانظر هذه اللغة في: سر صناعة الإعراب لابن جني، ٥٤٥/٢ وأمالي ابن الشجري،

٢٢٣/١، وتسهيل الفوائد، لابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢ والتذييل والتكميل لابن

حيان ٤٠٨/٣، ولسان العرب مادة لَدَنْ، والقاموس المحيط مادة لَدَنْ، وهمع الهوامع، للسيوطي، ٢١٥/٢

وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٤٧/٢ وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

(٣) انظر الأمالي ٢٢٣/١.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري، ٢٢٣/١.

(٥) انظر الكتاب، لسيبويه، ٢١٠/١.

(٦) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٧) انظر الأمالي، ٢٢٣/١.

وشُبِّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي اضربنْ زيداً ولا تضرينْ عمراً^(٨) وأضاف ابنُ جنِي (هكذا حصَّلتُ عن أبي علي وقتَ قراءة الكتاب عليه)^(٩) ووضح أنَّ تعليلَ سيبويه ومن تبعه أقلُّ تكلفاً من تعليل ابن الشجري لذهابه إلى حذفِ النون ثم إرجاعها وفي هذا من التكلُّف ما لا يخفى، في حين أنَّ تعليلهم خالٍ من الحذفِ والإرجاع.

أمَّا الأمرُ الثالثُ الذي يثيره قولُ سيبويه، فهو أنَّ هذه اللغة قد رُسمتْ في إحدى طبعات الكتاب (لداً) بألفٍ ممدودةٍ منونة^(١٠)، وذكرها ابن مالك في تسهيله ورُسمتْ بألفٍ ممدودةٍ منونة^(١١) أيضاً كما ذكرها الفيروز ابادي ومثَّل لها بقفاً^(١٢)، فإذا اعتقدنا أنَّ رسمها كذلك صوابٌ، فما حقيقةُ هذا التتوين وما نوعه؟ لم أظفرُ بجوابٍ على الرغم من وقوفي على كثيرٍ من الكتب النحوية واللغوية، لذلك أحسبُ أنَّها لَدُنَّ بالنون، وليست كما رُسمت في الكتب السالفة وذلك للأُمور الآتية:

١- أنَّها رُسمتْ في طبعة بولاق بالنون^(١٣)، كما رسمت في طبعة دير نبورغ بالنون أيضاً وقد أشار الأستاذ عبدالسلام هارون إلى ذلك في الحاشية^(١٤) الحاشية^(١٤) ومن قبلُ وصَفَ طبعةَ دير نبورغ بأنَّها قد (حَطَّيْتُ بأصح نسخة من كتاب سيبويه)^(١٥).

(٨) انظر سر صناعة الإعراب، لابن جنِي، ٥٤٥/٢-٥٤٦.

(٩) المرجع السابق ٥٤٦/٢.

(١٠) انظر الكتاب، ٢١٠/١ (طبعة هارون).

(١١) انظر تسهيل الفوائد، ٩٧.

(١٢) انظر القاموس المحيط، مادة لدن.

(١٣) انظر الكتاب لسيبويه، ١٠٧/١ (طبعة بولاق).

(١٤) انظر الكتاب، ٢١٠/١ (طبعة هارون) الحاشية.

(١٥) انظر الكتاب، ٥٨/١ (طبعة هارون) المقدمة.

ب- أنها رُسِمَتْ في كتب الخالفين لسببويه - كابن جني^(١٦) وابن الشجري^(١٧) وابن يعيش^(١٨) أولئك الذين ذكروا هذه اللغة وعلّوا فتح دالها - بالنون، وليس بألفٍ ممدودةٍ منوثةٍ، لو كانت كذلك، لنصَّ هؤلاء على ذلك، وهم من هذا الفنِّ في ذروته.

ج- أنها لو كانت كذلك لما عَفَلَ رجلٌ مثلُ سببويه عن تبيّانِ حقيقةِ هذا التتوين، ولعلَّ سببويه - إن كان قد أرادها كذلك - يريدُ المشابهةَ الصوتيةَ بين التتوين المتمثل بـ(لداً) ونونِ التوكيدِ الخفيفةِ المتمثلة باضريّن، وقد أشار إلى ضربٍ من هذه المشابهة بقوله إنهما (من موضعٍ واحدٍ وهما حرفان زائدان) وأضاف بأن (النون الخفيفة ساكنةٌ كما أن التتوين ساكن) ^(١٩) ونظّر سببويه المتجهُ إلى هذه المشابهة الصوتية يقودنا إلى القول بأنه كان مدركاً أنّ لَدُنَّ بالنون، وليست بألفٍ ممدودة، غير أنه وجد أنّ رسمها كذلك أدلُّ على هذه المشابهة المنشودة، التي أرادها ^(٢٠).

أمّا ابن مالك فقد ذكر في التسهيل هذه اللغة مرتين، الأولى بالنون والثانية بألفٍ ممدودة منونة^(٢١) والغالب على الظن أنّ ابن مالك قد أراد الأولى دون الثانية، لأن الثانية فيها - كما أحسب - تصحيفٌ وتحريفٌ، فهي (لُد) بفتح اللام وضم الدال، وذلك أنّ شُراح التسهيل ومعهم ابن مالك والسيوطي في همعه والشيخ

(١٦) انظر سر الصناعة، ٤٥٤/٢.

(١٧) انظر أمالي، ٢٢٣/١.

(١٨) انظر شرح المفصل، ١٠١/٤.

(١٩) انظر الكتاب، ٥٢١/٣، انظر شرح المفصل، لابن يعيش، ٤٣/٩ لتقف على أوجه المشابهة بين التتوين ونون التوكيد الخفيفة.

(٢٠) انظر صفحة ٩، ١٠ من هذا البحث ففيه الإسهاب حول هذه المشابهة.

(٢١) انظر التسهيل، ٩٧.

ياسين في حاشيته على شرح التصريح^(٢٢)، قد ذكروا لغاتِ لَدُنْ الواردة في التسهيل كتابةً، ولم يذكروا لَدَا بالألف المنونة، بل ذكروا في موضعها (لَدُ) فلعلَّ تحريفاً قد وَقَعَ في هذه اللغة لم يتفطن إليه المحقق الفاضل، يؤنسنا في ذلك أَنَّ المحقق قد اضطرب حين ضبط لغاتِ لَدُنْ الواردة في نص التسهيل^(٢٣). ورَسَمُ الفيروز آبادي لها بالألف المنونة، يدلنا على أنه قد فَهَمَ تمثيلَ سيبويه لها، وفَهَمَ أَنَّ المراد هو التشابهُ الصوتي فأكَّد هذا الفهم حين مثَّل بها بقفاً، يقوِّي ذلك أنه عدَّد لغاتِ لَدُنْ في كتاب البصائر ورسم لَدُنْ بالنون مغفلاً رسمها بألفٍ منونة^(٢٤) ويبدو أَنَّ الفارسي ومن تبعه قد ارتضوا كتابتها بالنون ناظرين إليها من الناحية النحوية دون الالتفاف إلى تشابُّها الصوتي كما ذهبَ إلى ذلك سيبويه، خاصةً أَنَّ المصطلحات النحوية كانت قد استقرَّت بعد سيبويه فالتزموا بها مفرِّقين بين النون الأصلية من جهة والتنوين والنون الخفيفة من جهة ثانية.

٣- لَدِنْ: بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون^(٢٥) وأصلها لَدُنْ بضم الدال وخففت بحذف الضمة كما في عَضُدِ النقي ساكنان، الدال والنون فحركوا الدال بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين^(٢٦).

(٢٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك السفر ١٠٢/٢ والتذييل والتكميل لأبي حيان ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، وشفاء العليل، للسلسلي، ٤٨٤/١ وهمع الهوامع، ٢١٥/١ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٤٧/٢.

(٢٣) قارن ضبط اللغة الثالثة الواردة في نص التسهيل، ٩٧، مع ما ورد في حاشية المساعد ٥٣٢/١ وقارن أيضاً الإحالة رقم (٥) الوارد في التسهيل مع ما ورد في نص المساعد ٥٣٢/١ فسوف نقف على هذا الاضطراب في ضبط لغاتِ لدن.

(٢٤) انظر بصائر ذوي التمييز، ٤٢٦/٤.

(٢٥) انظر: التسهيل لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ١٠٥/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٢، ولسان العرب، لابن منظور، مادة لدن. والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، والقاموس المحيط، وتاج العروس، للزبيدي، مادة لدن، وحاشية الصبان، ٢٦٢/٢.

(٢٦) انظر شرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢ بتصرف.

- ٤- لُدُنْ: بضم اللام وسكون الدال وكسر النون^(٢٧) وأصلها لُدُنْ بضم الدال فلما أرادوا التخفيف نقلوا الضمة من الدال إلى اللام ليكون ذلك علامةً على الحركة المحذوفة وكسروا النونَ لالتقاء الساكنين^(٢٨).
- ٥- لُدُنْ: بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون^(٢٩) وأصلها لُدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف فالتقى ساكنان، الدالُ والنون فكسروا النون هروباً من التقاء الساكنين^(٣٠).
- ٦- لُدُنْ: بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون^(٣١) وأصلها لُدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف، وفتحوا النون هروباً من التقاء الساكنين^(٣٢).
- ٧- لُدُنْ: بضم اللام وسكون الدال وفتح النون^(٣٣) ولم يعلل لها أحد ممن ذكرها، ويبدو أنه قد جرى عليها ما جرى على لُدُنْ غير أن النون فتحت هنا، وكسرت هناك.

(٢٧) انظر: أمالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢٧/٢، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢ وشرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢، ولسان العرب لابن منظور مادة لدن، حيث عزا ذكرها لأبي علي الفارسي والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣.

(٢٨) انظر: أمالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢ بتصرف.

(٢٩) انظر: المفصل، للزمخشري، ١٣٢، وأمالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢٧/٢، ١٠١/٤ والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢، ولسان العرب مادة لدن وعزاها لأبي علي أيضاً، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل ٥٣٢/١، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس مادة لدن.

(٣٠) انظر: شرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢ بتصرف.

(٣١) انظر: المفصل، للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢٨/٢، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٢١/٤، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، وبصائر ذوي التمييز، للفيروز آبادي، ٤٢٦/٤ وهمع الهوامع، للسيوطي، ٢١٥/١، وحاشية الشيخ ياسين ٤٧/٢.

(٣٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢ بتصرف.

- ٨- أُذُنٌ: بضم اللام والذال وسكون النون (٣٤) ولم يعلّلوا لها أيضاً ولعلّهم ضمّوا اللام اتباعاً لضمة الدال، نزع ذلك استثناساً بتعليل ابن الشجري ل(أُد) المحذوفة النون، فقد ذكر أنهم ضموا اللام اتباعاً لضمة الدال (٣٥).
- ٩- أُذُنٌ: بضم اللام والنون، وسكون الدال (٣٦)، وأصلها لُدُنٌ، أُلقيت ضمة الدال على اللام، ثم حركت النون لالتقاء الساكنين (٣٧).
- ١٠- لِدُنٌ: بكسر اللام وسكون الدال وفتح النون (٣٨) وقد انفرد بذكرها الصبان من غير أن يعلل لها، ولعلّها متفرعة عن (لِدُن) حيث نقلت كسرة الدال إلى اللام، فالتقى ساكنان، ففتحوا النون دفعاً لالتقاء الساكنين، وقد مر معنا أن لِدُنٌ أصلها لُدُنٌ.
- ١١- أُدٌ: بفتح اللام وضم الدال وحذف النون (٣٩) (ووجه حذف النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم لُدُ الصلاة كما حذفوا التثوين من الأسماء الأعلام في نحو زيد بن فلان، ثم أجزوا النون في

(٣٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك السفر ١٠٥/٢ والتذيل والتكميل لأبي حيان ٤١٨/٣ وهمع الهوامع، للسيوطي ٢١٥/١، وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

(٣٤) انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ١٠٥/٢، والتذيل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة لدن، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١، وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

(٣٥) انظر: أمالي ابن الشجري، ٢٢٢/١.

(٣٦) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة لدن، والقاموس المحيط، مادة لدن، وتاج العروس، مادة لدن وعزا ذكرها في اللسان لأبي علي الفارسي.

(٣٧) انظر: لسان العرب، مادة لدن (بتصرف).

(٣٨) انظر: حاشية الصبان ٢٦٢/٢.

(٣٩) انظر: الكتاب، لسيبويه، ٣٧١/٢، والمفصل للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٠/٤، والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٥٠/٢ ولسان العرب، مادة لدن وشرح الكافية، للرضي، ١٢٣/٢ والتذيل لأبي حيان ٤١٨/٣ والمساعد لابن عقيل ٥٣٢/١، والقاموس المحيط مادة لدن والفوائد الضيائية لملاجمي ١٤٤/٢ وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١، وتاج العروس مادة لدن.

الحذف ولم يلقها ساكن مُجراها في الحذف لالتقاء الساكنين^(٤٠) ونقل ابن يعيش عن بعضهم أنهم (حذفوا النون وأبقوا الضمة للدلالة المحذوف ولأنه مُنتَقَصٌ من غيره وليس بأصلٍ على حياله)^(٤١) ويتضح من التعليين أنَّ ابن يعيش قد أراد من نقله النصَّ على أنَّ نون لَدُنْ أصلية، في حين أن أبا علي أشعرنا بأن هذه النون زائدة على أصل الكلمة وذلك حين شبَّهها بالتتوين.

١٢- لُدْ: بضم اللام وسكون الدال^(٤٢) وأصلها، لُدُنْ، فنقلت ضمة الدال إلى اللام تخفيفاً، فالتقى ساكنان، الدال والنون، فحذفوا النون لالتقاء الساكنين^(٤٣).

١٣- لُدْ: بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون^(٤٤) وعَلَّ لها ابنُ يعيش بقوله: (كَأَنَّهُ حَذَفَ الضَّمَّةَ تَخْفِيفاً ثُمَّ حَذَفَ النُّونَ وَأَبْقَى الدَّالَ عَلَى سَكُونِهَا)^(٤٥).

١٤- لُدْ: بضم اللام وحذف النون^(٤٦) وقد انفرد بتعليقها ابن الشجري فذكر أنهم ضموا اللام إِتِّبَاعاً لضمَّة الدال^(٤٧).

(٤٠) انظر: أمالي ابن الشجري، ٢٢٢/١.

(٤١) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ١٠١/٤ بتصرف.

(٤٢) انظر: المفصل، الزمخشري، ١٣٢ وأمالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤ والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، وتسهيل الفوائد لابن مالك ٩٧، والقاموس المحيط مادة لدن وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١، وتاج العروس مادة لدن.

(٤٣) انظر: شرح الكافية للرضي، ١٣٢/٢ بتصرف.

(٤٤) انظر: المفصل للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ والتسهيل ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك، السفر، ١٠٥/٢، والتذليل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣ والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، والفوائد الضيائية، لملا جامي، ١٤٤/٢، وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

(٤٥) انظر: شرح المفصل ١٠١/٤ بتصرف.

(٤٦) انظر: الأمالي لابن الشجري، ٢٢٢/١، والقاموس المحيط، مادة لدن وتاج العروس مادة لدن.

(٤٧) انظر الأمالي، ٢٢٢/١.

١٥- لَت: بفتح اللام وكسر التاء^(٤٨) قال عنها أبو حيان: (ووجدت في طرة نسختي من هذا الكتاب أعني أصلي بخطي من كتاب تسهيل الفوائد مخرجاً، ولت بلام مفتوحة وتاء مكسورة وينبغي أن تكشف هذه اللفظة^(٤٩) وعلل لها في البحر المحيط بكونها ضرباً من الإبدال^(٥٠)).

١٦-١٧- ولت ولت: بفتح اللام وسكون التاء في الأولى وضمها في الثانية وقد ذكر محقق التسهيل أنهما زيدتا في إحدى النسخ التي اعتمدها ولم يثبت-هما في متن التسهيل^(٥١).

أمَّا لَدَى: فقد عدّها الأزهرى^(٥٢) والجوهري^(٥٣) وكثير من اللغويين^(٥٤) والنحويين^(٥٥) من جملة لغات لَدُنْ في حين أن سيبويه نصَّ على مفارقتها لِلْدُنْ، وذلك بقوله: (ولدى بمنزلة عند)^(٥٦) ولو أراد أنها أخت لِلْدُنْ لقال: ولدى بمنزلة لَدُنْ، لأنه قد تقرّر أن لَدُنْ تفارق عند، عندهم من وجوه سنراها

(٤٨) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣، المساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢١٥/١.

(٤٩) انظر: التذييل والتكميل، ٤١٨/٣.

(٥٠) البحر المحيط، ٣٧٢/٢.

(٥١) انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧ (الحاشية) ولم أجدّها في شرح التسهيل لابن مالك السفر، ١٠٥/٢ ولا في التذييل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣.

(٥٢) انظر: تهذيب اللغة، مادة لدن.

(٥٣) انظر: الصحاح، مادة لدن.

(٥٤) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة لدن، وبصائر ذوي التمييز، للفيروز آبادي، ٤٢٦/٤، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس للزبيدي، مادة لدن.

(٥٥) انظر: المفصل للزمخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، والفوائد الضيائية لملا جامي، ١٤٤/٢.

(٥٦) انظر: الكتاب، ٢٣٤/٤.

فيما بعد وقد تبع سيبويه في ذلك طائفة من النحويين الخالفين كابن مالك^(٥٧) وشرح تسهيله^(٥٨) وألفيته^(٥٩).

ومما سبق نلاحظ ما يأتي:

١- أن اللغويين والنحويين لم يعينوا لنا أسماء القبائل التي كانت تستعمل كل لغة من هذه اللغات ما عدا نصهم على أن قيساً قد أعربت لدن، وسيأتي الحديث عنه.

٢- أن القدماء عللوا لأكثر اللغات، غير أن المتأخرين كابن مالك ومن تبعه اكتفوا بذكرها فقط.

٣- أن لدن التي اختلّف في رسمها، قد اختصت بسياقٍ كلاميٍّ معيّنٍ وهو لدنٌ غدوةٌ في حين أن باقي اللغات لم يُنصَّ على اختصاصها بسياقٍ محدد.

٤- أن أكثر اللغات قد تفرّعت عن لدن، وجاءت نتيجةً للفرار من التقاء الساكنين.

٥- أن اللغات التي كانت تثبت النون أكثر من اللغات التي تحذف النون، وهذا يدعونا إلى التساؤل عن أصل لدن، أهو ثنائي، أم ثلاثي؟ ولعل الوقوف على حقيقة نون لدن يكشف لنا ما إذا كانت لدن ثلاثية أم ثنائية.

ثانياً- لدن بين الثنائية والثلاثية

تناول سيبويه (لدن) باعتبارها ثلاثيةً الأصول فقد أشار إلى أصالة نونها بقوله: (وأما لدٌ فهي محذوفةٌ كما حذفوا يكن، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل تقول: من لدنُهُ ومن لدني، فإنما لدنٌ كعن)^(٦٠).

(٥٧) انظر: تسهيل الفوائد، ٩٧.

(٥٨) انظر: مثلاً التنزيل والتكميل لأبي حيان ٤١٨/٣.

(٥٩) انظر: مثلاً شرح الأسموني، ٢٦٢/٢.

(٦٠) انظر: الكتاب، ٢٨٦/٣.

وقرر في موضع آخر أن حذفَ نونها لغة لبعض العرب قال: (وبعضُ العرب يحذفون النون حتى يصير على حرفين، قال الراجز غيلان:
يَسْتَوِعِبُ الْبَوَّعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لُدِّ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْخُورِهِ^(٦١))

وقد سَرَدَ نصوصاً متعددةً في مواضعٍ مختلفةٍ من كتابه تدل على أنَّ حذفَ نونها كان تشبيهاً لها بنون يكن، وأن هذا الحذف شاذ لا يقاس عليه لأن نونيهما أصليتان في الكلمة وقد حذفنا تخفيفاً لما كَثُرَ مثل ذلك في كلامهم^(٦٢).

وبيَّن مع الخالفين، أنَّ نونَ يكن قد حذفت لشبهها بأحرف المد واللين، في سكونها وامتداد الصوت بها، فتكون إعراباً مثلهنَّ، وتُزاد حيث تَزَادُ الياءُ والواو^(٦٣) وتبدلُ الألفُ منها كما تُبدلُ منهما، مثل اضربا، ورأيت زيدا، وتحلُّ محلَّ الواو في قولك بهرانيَّ وصنعانيَّ، وتحذفُ لالتقاء الساكنين كما تُحذفُ الواو والياء، وتُحذفُ للجازم نحو لم يكُ كما تحذف الواو والياء والألف^(٦٤).

ولأجل هذه المشابهة حذفت نونُ يكن، ومعنى ذلك أنَّ سيبويه حين قال: وأما لُدُّ فهي محذوفة كما حذفوا يكن، قد حَمَلَ حَذْفَ نونِ لُدُّنْ على حَذْفِ نونِ يكن في حال الجزم، وقد حُمِلَتِ الأخيرةُ على حذف أحرف المد واللين، بعبارة أخرى، أنَّ نونَ لُدُّنْ قد أشبهت هي الأخرى أحرفَ المدِّ واللين أيضاً.

(٦١) انظر: الكتاب، ٢٣٣/٤ بتصرف.

(٦٢) انظر: هذه النصوص المتفرقة في الكتاب، ٢٥/١ - ٢٩٤ - ١٩٦/٢ - ١٨٤ - ٤٠٥.

(٦٣) انظر: مواضع هذه الزيادة في المقتضب للمبرد، ٢١٩/١.

(٦٤) انظر: الكتاب، ١٨٤/٤ والمقتضب، للمبرد، ٢١٩/١، ١٦٧/٣ والبغداديات للفارسي ١٥٠ وسر الصناعة

لابن جني ٤٣٨/٢ - ٤٤٠ - وشرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ وشرح التصريح للأزهري، ١٩٦/١ والأشباه

والنظائر للسيوطي، ٢٨٩/١ (بتصرف).

وواضح أنّ سيبويه في تنظيره هذا كان منطلقاً من إدراكه وجودَ المشابهة الصوتية القائمة بين أحرف المد واللين من جهة والنون من جهة ثانية، وهذه المشابهة قد أكّدها الدراسات اللغوية الحديثة إذ قررت بأنّ اللام والنون والميم تُعدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأحرف المد واللين^(٦٥)، غير أنه لم يلتفت - وهو ينظر لذلك - إلى الناحية النحوية، لأنّ من المعلوم أنّ حذف نون يكن كان بشروطٍ معروفةٍ في كتب النحو، وليس لحذف نون لَدُنْ شروط بل هي لغةٌ من جملة لغات لَدُنْ.

كما أنّ (حُكْم) حذف أحرف المد واللين حين يكون لالتقاء الساكنين هو الوجوب^(٦٦) أمّا حذف نون لَدُنْ فقد نصّ سيبويه على شذوذه مطلقاً، دون تقييد يكون هذا الحذف قد تمّ لالتقاء الساكنين أو غيرها قال: (إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات وذلك نحو مُدْ وِلْدٌ وقد عَلِمَ، وإنما الأصلُ لَدُنْ ومُنْدٌ وقد عَلِمَ، وهذا من الشواذ وليس مما يُقاس عليه ويترد)^(٦٧) وقيد الرضي إطلاق سيبويه فقرر أنّ حذف نون لَدُنْ لالتقاء الساكنين شاذ في^(٦٨) حين ذهب المتأخرون كابن جماعة والسيوطي إلى جواز ذلك من غير تشديد بل أوجب ابن جماعة هذا الحذف وأشار أيضاً إلى ورودها في الشعر ثابتة على قلة قال: (مثلُ المدة في الحذف وجوباً نونُ التأكيد الخفيفة نحو اضربَ الرجلَ بفتح الباء أي اضربن^(٦٩)، ونونُ لَدُنْ نحو ما رأيته من لُدُ الصباح، وقد جاءت هذه ثابتة قليلاً في قول الشاعر:

(٦٥) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، ٢٤٠ وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور طاهر حموده .٣٤

(٦٦) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ١٢٠/٩-١٢٣ - ومناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري، ١١٠/٢.

(٦٧) انظر: الكتاب، ٤٠٥-٤٠٦.

(٦٨) انظر: شرح الشافية، للرضي، ٢٣٥/٢ (بتصرف).

(٦٩) انظر: همع الهوامع، ١٩٩/٢.

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِ يَوْمٍ مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ (٧٠)

ويتضح مما قدمناه أنّ هناك فرقاً - في الحكم النحوي - بين حذفِ أحرفِ المدِّ واللين حين لقائها الساكنَ بعدها، وبين حذفِ نونِ لَدُنْ حين تلقى ساكناً بعدها.

أمّا حذفُ نونِ لَدُنْ لغير الساكنين، فقد دلَّ نصُّ سيبويه السالفُ على شذوذه في حين أن أبا علي فيما حكاه عنه ابن السجري - اعتبر أنّ حذفَ نونها كان تشبيهاً لها بحذفِ التنوين من الأسماء الأعلام في مثل: زيدُ بن عمرو، ثم حملوا حذفها لغير التقاء الساكنين على حذفها لالتقائهما، قال ابن السجري: (وجهُ حذفِ النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم: لَدُ الصلاةِ كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام في نحو، زيدُ بنُ فلان، ثم أجرؤا النون في الحذف ولم يلقها ساكن مجراها في الحذف لالتقاء الساكنين) (٧١).

وَجَعَلَ أَبِي عَلِي حَذْفَ نونها لالتقاء الساكنين أصلاً لحذفِ نونها لغير التقائهما يردُّه إطلاقُ سيبويه بأن حذفَ نونها من الشواذ وليس مما يقاسُ عليه ويترد، ثم إنَّ تشبيهَهُ لحذفِ نونها بحذفِ التنوين من الأسماء الأعلام لا يترد تمام الاطراد، لأن للعرب في حذفِ التنوين في مثل هذا الموضع مذهبين:

الأول: حذفِ التنوين وهو المشهور - والثاني: جوازِ التنوين (٧٢).

غير أنّ التشبيه يدلنا على إحساس أبي علي بأن نونَ لَدُنْ زائدةٌ على أصل الكلمة كما أنّ التنوين كذلك، وممن حاول التعليل لحذفِ نونها المحقق الرضوي إذ

(٧٠) انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجار بردي ١٥٦/١ وهي في الأصل من لدن الصباح، ولعله خطأ مطبعي.

(٧١) انظر الأمالي، ٢٢٢/١.

(٧٢) انظر شرح ديوان، الحماسة، للمرزوقي، ١٤٣١/٣-١٤٥٩.

ذهبَ إلى أنّ حذفها لالتقاء الساكنين شاذ، غير أنّ مما حسَّنه أنّه كان في معرض السقوط من غير التقاء الساكنين قال: (وحذفه- أي نون لَدُنْ- شاذ ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من غير التقاء الساكنين نحو (من لَدُ لَحْيِهِ إلى مُنْخُورِهِ) و(الرجز)^(٧٣) وواضح أنّه بهذا التوجيه قد جعلَ ما ليس له علة أصلاً لما هو شاذ غير أنّه قرر بأنّ ما ذكره هو وجه استحسان وليس بعلة موجبة^(٧٤) ولذلك فقد ارتأى أن حذفَ نونِ لَدُنْ محمولٌ على حذفِ أحرفِ المدِّ واللين، حيث قال بعد أن أورد الرجز (فيجوزُ حذفه إذا وقعَ موقعاً يحسُنُ حذفُ حرفِ المدِّ فيه وذلك لجلِ مشابهته للواو)^(٧٥) وقد رأينا - من قبلُ - ما بين المحمول والمحمول عليه من اتفاق من الوجهة الصوتية واختلاف من الوجهة الحُكميَّة النحويَّة، وقد بيَّن الرضيُّ بعدُ أنّ حذفَ نونٍ لم يكنْ ليس كحذفِ نونِ لَدُنْ، قال (ولا يقاسُ عليه نونٌ لم يكن، وإنْ شاركه فيما قلنا من مشابهة الواو وجواز حذفه لغير الساكنين، لأنَّ حذفَ نونِ لدنٍ للساكنين شاذ^(٧٦) والأصلُ المقرر عندهم - كما رأينا في نص سيبويه- أنه لا يقاس على الشاذ.

ومهما يكن من أمر فهناك رأي آخر لسيبويه حول حقيقة نونِ لدنٍ نلاحظه حين تحدّث عن نصب "غدوة" بها، فقد عدّها شبيهةً بالتنوين - تارةً- حيث قال (كما أنّ لها في "غدوة" حالٌ ليست في غيرها تُنصَبُ بها، كأنّه ألحقَ التنوينَ في لغة مَنْ قال لَدُ وذلك قولك من لَدُنْ غدوة)^(٧٧) وشبيهةً بنون التوكيد الخفيفة تارةً أخرى وذلك حين علَّلَ للغةِ لَدُنْ بفتح الدال فقال (وقال بعضهم لَدُنْ غدوةً كأنه

(٧٣) انظر شرح الشافية، للرضي، ٢/٢٣٤.

(٧٤) المرجع السابق، ٢/٢٣٥.

(٧٥) المرجع السابق، ٢/٢٣٥.

(٧٦) انظر شرح الشافية، للرضي، ٢/٣٣٥.

(٧٧) انظر الكتاب، ١/٢١٠، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٥/١٠٢.

أُسْكِنَ الدَّالَ ثَم فَتَحَهَا كَمَا قَالَ اضْرِبَنَّ زَيْدًا فَفَتْحَ الْبَاءَ لَمَّا جَاءَ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةَ^(٧٨).

وهذا التشبيه والحمل في غاية الاستقامة لأن التتوين والنون الخفيفة من واحد، وإن كانا يختلفان من حيث دخول التتوين على الأسماء المتمكنة، ودخول النون الخفيفة على الأفعال^(٧٩)، فهما يتفقان في كونهما ساكنين وزائدين على أصل الكلمة^(٨٠) ويحذفان أحياناً عند ملاقاتهما الساكن، وأحياناً يتحركان مع تفاوت ذلك بين أن يكون قياسياً أو غير قياسي^(٨١) وهذا هو حال نون لَدُنْ، مع تفاوت الحكم في حذف نونها بين أن يكون شاذاً وذلك حين تلقى ساكناً، أو اعتباطاً وذلك حين تُحذفُ لغير لقائها الساكن بعدها، وقد وضَّح ابن جني وجهة المشابهة بين نون لَدُنْ والتتوين أتمَّ توضيح ذلك حين عَرَضَ لعله نصب "غدوة" بها فقال: إنهم (شَبَّهوا النون في لَدُنْ بالتتوين في ضاربٍ فنصبوا غدوة تشبيهاً بالميمز نحو عندي راقودٌ خَلاً وجبةً صوفاً، والمفعول في نحو هذا ضاربٌ زيداً وقائلٌ بكرةً، ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون وذلك لأنه يُقالُ لَدُنْ وَلَدُنْ بضم الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون شابهت النون التتوين، وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب في نحو هذا ضاربٌ زيداً ورأيتُ ضارباً زيداً، ولأنهم قد حذفوا النون فقالوا لُدْ غدوةً كما يُحذفُ التتوين تارةً

(٧٨) انظر الكتاب، ٢١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٢/٥.

(٧٩) انظر الإنصاف، لابن الأنباري، ٦٥٠/٢.

(٨٠) انظر: الكتاب، لسبويه، ٥٢١/٣.

(٨١) الأصل في التتوين حين يلقى ساكناً أن يتحرك نحو هذا زيدٌ العاقلُ وربما حذفوه حتى كاد يكون قياسياً كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٢/٩-٣٩ وعليه قراءة ولا الليل سابقُ النهار والمعنى سابقٌ فحذف التتوين للساكن بعده.

والأصل في نون التوكيد الخفيفة حين تلقى ساكناً بعدها أن تحذف، نحو لا تضرب ابنك، ويجوز حذفها في الشعر وفي قلة من الكلام لغير الساكن أيضاً كقول الشاعر اضرب عنك (البيت) انظر شرح المفصل ٤٣/٩-٤٤ وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١٥٦/١.

وَيُنْبَتُ أُخْرَى فَلَمَّا أُشْبِهَتْ النُّونُ التَّنْوِينَ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا انْتَصَبَتْ "عُدْوَةً" تَشْبِيهًا
بِالْمَفْعُولِ^(٨٢).

وَالْمُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْمَشَابِهَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا مَدْرِكِينَ أَنَّ نُونَ لَدُنْ زَائِدَةٍ، كَمَا أَنَّ
التَّنْوِينَ وَالنُّونَ الْخَفِيفَةَ زَائِدَانِ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ.

غَيْرَ أَنَّ سَبَبِيهِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِدْرَاكِهِ ذَلِكَ، قَدْ كَانَ مَتَمَسِكًا بِفِكْرَةٍ ثَلَاثِيَّةٍ
لَدُنْ، وَذَلِكَ حِينَ قَالَ: (أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى مُضْمَرٍ رَدَدْتَهُ إِلَى الْأَصْلِ تَقُولُ
مِنْ لَدُنُّهُ وَمِنْ لَدُنِّي فَإِنَّمَا لَدُنْ كَعَنْ)^(٨٣) وَهَذَا - فِي الْحَقِيقَةِ - دَلِيلٌ قَوِيٌّ لِسَبَبِيهِ
لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الضَّمَائِرِ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا^(٨٤) غَيْرَ أَنَّهُ أَجَازَ فِي
مَوْضِعٍ آخَرَ، إِضَافَةَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ - وَهِيَ ضَمِيرٌ لِلجَرِّ وَالنَّصْبِ - إِلَى (لَدُنْ) الثَّنَائِيَّةِ
الْمُتَحَرِّكَةِ الْآخَرَ، مِنْ غَيْرِ الْإِتْيَانِ بِنُونِ الْوَقَايَةِ، وَمِنْ غَيْرِ عَوْدَةِ نُونِ لَدُنْ السَّاقِطَةِ
عَنْهَا تِلْكَ الَّتِي أُوجِبَ رَجُوعَهَا، قَالَ: وَأَمَّا مَا تَحَرَّكَ آخِرَهُ فَنَحْوِ مَعَ وَلَدُ كَتَحْرِيكَ
أَوَّخِرَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ - يَرِيدُ نَحْوَ يَدٍ وَهَنٍ - لِأَنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ آخِرُهُ فَقَدْ صَارَ كَأَوَّخِرِ
هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَمَنْ نَمَّ لَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَتِهَا - أَيَّ بِمَنْزِلَةِ قَطٍ - فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ مَعِي
وَلَدِي فِي لَدُنْ^(٨٥).

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْجَوَازَ قَدْ اخْتَصَّ بِلِغَاتِ لَدُنْ الثَّنَائِيَّةِ الْمُتَحَرِّكَةِ
الْآخِرِ لِأَنَّهَا بِتَحْرِكِهَا لَمْ تَعُدْ بِحَاجَةٍ إِلَى نُونِ الْوَقَايَةِ الَّتِي اجْتَلَبَتْ أُسَاسًا لِحِفْظِ
الْبِنَاءِ عَلَى السُّكُونِ فَأُشْبِهَتْ بِذَلِكَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَحَرِّكَةِ الْآخِرِ^(٨٦)، فَهُوَ مِنْ جَانِبِ

(٨٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢.

(٨٣) انظر: الكتاب، ٢٨٦/٣.

(٨٤) انظر: البسيط لابن أبي الربيع، ٥٤٩/١ بتصرف وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٩٦/١.

(٨٥) انظر الكتاب، ٣٧١/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك، السفر ١٨١/١-١٨٢، همع الهوامع للسيوطي،

٢١٥/١ وحاشية الصبان ١٢٤/١ وحاشية الخصري، ٦١/١.

(٨٦) انظر حاشية الصبان ١٢٤/١ بتصرف.

آخر يعارضُ استدلالَ سيبويه في كونِ إضافة لُدُنْ إلى الضمائرِ يُعَدُّ دليلاً على أصالة نونها لأنَّ تجويرَه إضافة اللغاتِ الثنائية المتحركة الآخر إلى ياءِ المتكلم من غير أنْ تعودَ نوئُها، يدلُّ على العدولِ عن هذا الأصلِ المقرَّر، وقد رأيناهم من قبلُ حريصينَ عليه وذلك حينَ علَّلوا للغاتِ لُدُنْ الثنائية، حيث جعلوا لُدُنْ الثلاثية أصلاً لهذه اللغاتِ الثنائية، فكان من الأولى - طرداً للقاعدة- أن يُراعوا هذا الأصلَ الذي أصَّلوه وأنْ يُصووا على أنْ إضافة لُدُنْ بلغاتها الثلاثية والثنائية إلى ياءِ المتكلم تلزمه نون الوقاية سواء أكانت لدن ثلاثية أم ثنائية ولو أنهم فعَّلوا ذلك لاطردت القاعدة تمام الاطراد خاصةً أنهم لجأوا إلى هذا الأصلِ حين وجَّهوا قراءة نافع وأبي بكر اللذين خَفَّفَا (لُدُنِّي) في قوله تعالى: (قد بَلَغْتَ من لُدُنِّي عُدْرًا) (٨٧) في حين شَدَّدَ الباقر (٨٨) فقد ذهبوا في توجيه هذه القراءة مذهبين:

١- أن لُدُنِّي أصلُها التشديد إلا أنه خَفَّفَ، وحذفَ نونَ الوقاية كما قالوا قَدُنِّي وَقَدِنِّي.

٢- أن لُدُنِّي، جاءت على لغة من قال في لُدُنْ، لُدْ، فتكون النونُ نونَ الوقاية، ولا نونَ في أصل الكلمة) (٨٩).

وواضح أنَّ التوجيه الأولَ راعوا فيه الأصلَ، وهو حجةٌ لسبويه في كون لُدُنْ ثلاثية الأصلِ، أمَّا التوجيه الثاني فهو لا يتفق مع ما قرره في قوله السابق (ألا ترى ... إلخ) فقد أُضيفَتْ لُدْ -هنا- إلى المضمر ولم تُرَدِّ له نوئُه الأصلية، كما أنَّ هذا التوجيهَ يتعارضُ مع ما أجازَه سيبويه للغاتِ لُدُنْ الثنائية المتحركة الآخر، لأنَّ نونَ الوقاية دخلتْ على لُدْ، وقد رأينا أنه أجازَ أن يُقالَ لَدِي في مثل ذلك.

(٨٧) من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٨٨) انظر القراءة في الكشف، لمكي، ٦٩/٢ والنشر لابن الجزري، ٣١٠/٢.

(٨٩) انظر البيان لابن الأنباري، ١١٤/٢ والتبيين للعكبري، ٨٥٧/٢ وشرح التصريح للأزهري، ١١٢/١.

وقد ردَّ ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ التوجيهَ الثانيَ وقرَّرا أنَّ لحاقَ النونِ مع لُدُنْ (أكثرُ) من عدمِ لحاقِها وأنَّ ذلكَ جائزٌ في الكلامِ الفصيحِ وأنَّه لا وجهَ لمذهبِ سيبويه حينَ عدَّ سقوطَ نونِ الوقايةِ منها من الضروراتِ غيرَ أنهما لم يترضيا الوجهَ الثانيَ، لأنَّه كما قال ابنُ مالكٍ لو كان أصلُها لُدُ بالضمِّ لقيَل في حالِ إضافتها لَدِي^(٩٠) وحكى الألويسي عن بعضهم ردًّا على ذلكِ وترجيحاً للوجهِ الثانيِ فقال: ورُدُّ بأنَّه لا مانعَ من أن يُقالَ إنها وَقَّتْهُ من زوالِ الضمِّ^(٩١) ومقتضى ذلكِ أن هذه النونَ هي نونُ الوقايةِ، وأن الأصلَ لُدُ الثنائيةُ، ونقل الصبانُ مناصرةَ الدماميني لسيبويه وذلك بقوله: إن (نونَ لُدُنْ إنما تُحذفُ إذا كانَ الاسمُ المضافُ إليه ظاهراً لا ضميراً)^(٩٢) ومعنى ذلكِ أنَّ النونَ في هذه القراءة هي نونُ لُدُنْ، وليست نونَ الوقايةِ، غيرَ أنَّ الصبانَ ردَّ رأيه بقوله: (فيردُّه ما في كلامِ سيبويه من أنه يُقالُ في لُدُ بالضمِّ لَدِي، لصراحتِهِ في أنه يُضافُ إلى ياءِ المتكلمِ)^(٩٣).

ومما يُضافُ إلى الحججِ التي أوردها سيبويه للدلالة على ثلاثية لُدُنْ ما قرَّره الأعلامُ الشنتمري حينَ قال تعليقاً على بيتِ الرجزِ (من لُدُ لَحِييَه إلى مُنْخُورِه) ما نصُّه (أرادَ أنَّ لُدُ محذوفةٌ من لُدُنْ منوية النونِ فلذلكَ بقيت على حركتها، ولو كانت ممَّا بُنيَ على حرفين للزَمَها السكونُ كَعَنُ)^(٩٤) ومذهبُه في كونِ (لُدُ) مقتطعةً من لدن هو احتمالٌ قد يتعيَّن وقد لا يتعيَّن فيجوزُ أن يكونَ أصلُها لُدُنْ، ويُحتمَلُ أن تكونَ قِسماً برأسِها، وبقاءِ الضمةِ على الدالِ لا يدلُّ بالضرورةِ على الأصلِ لأنها لغةٌ من جملةِ لغاتِ لُدُنْ الثنائيةِ، شأنُها شأنُ لُدُ ولُدُ، بل إن

(٩٠) انظر شرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٨١-١٨٢ وتخليص الشواهد وتلخيص الفرائد لابن هشام ١٠٧ بتصرف.

(٩١) انظر روح المعاني، للألويسي، ٢/١٦.

(٩٢) انظر حاشية الصبان، ١٢٤/١.

(٩٣) المرجع السابق، ١٢٤/١.

(٩٤) انظر شرح الشواهد، للبغدادي، ١٦١/٤.

المعتبر عند ابن الحاجب في سبب بناء لُدُن هو أن من لغاتها (لُد) التي تشبه الحروف في الصيغة^(٩٥) ولم ينص على (لُد). كما أن المتجة عندهم أيضاً أن السكون هو أصل البناء^(٩٦) وليس الضم لذلك كله أحسب أن لُد ليست بالدلالة على الأصل بأولى من "لُد".

يضاف إلى ذلك أن قوله في الشق الثاني، ولو كانت ... إلخ يدل على أنه لو وجدت لغة مبنية على حرفين وساكنة أيضاً فهي - بناءً على قوله - لغة قائمة برأسها، ومعنى ذلك أن (لُد) يمكن أن تكون لغة قائمة برأسها لأنها ساكنة ومبنية على حرفين أيضاً. وإذا ثبت ذلك فهذا يؤدي إلى القول بأن تعليلهم السابق المفيد بأن أصل (لُد) ثلاثي يعارضه قول الشنتمري هذا.

ومهما يكن من أمر فإن حججهم وآراءهم التي أوردها حول نون لُدُن، لا تدل دلالة إلزامية حتمية على أن نونها أصلية، فقد رأينا أن فيها ما يقويها، وفيها ما يضعفها، وحولها خلافات ومناقشات، والدليل - كما يقول ابن الأنباري - إذ تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال^(٩٧) الأمر الذي يجعلنا نبحث عن حقيقة هذه النون التي أدركوا زيادتها كما رأينا من قبل، فلعل البحث في أصل لُدُن يكشف لنا صدق شعورهم وإحساسهم، وهناك احتمالان:

أ- أن (لُدُن) قد تكونت من ثلاثة عناصرٍ إشارية لأن 7 (ز) في العبرية تقابل (ذ) في العربية، وتقابل و (د) في الآرامية و dé (د) في السريانية و de (د) في السبئية^(٩٨)، ومعنى ذلك أن الدال والذال والزاي كانت عناصرٍ إشارية تؤدي معنى

(٩٥) انظر الإيضاح، ٥١٥/١ بتصرف.

(٩٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٨٢/٣.

(٩٧) انظر الإيضاح، ٧٢٩/٢.

(٩٨) Hebrew and English Lexicon of the old Testament by Francis Brown, D.D., D. Litt and Oxhers P. 26.

واحداً مع تنوع نطقها، فلا يُستبعدُ أن تكون الدالُّ من (لُدُن) عنصراً إشارياً ثم دخلت عليها اللامُ تأكيداً وتقويةً لها وذلك على حدِّ دخولها على الأسماءِ الموصولةِ فقد ذكّر بروكلمان أنَّ الأسماءِ الموصولةِ أصلها في كلِّ اللغاتِ الساميةِ أسماءُ إشارةٍ وأضاف بأنَّ اللغةَ الأدبيةَ تستعملُ للصيغةَ المؤكَّدة باللامِ وأداةَ التعريفِ^(٩٩) مثل الذي والتي ... إلخ وما ذهبَ إليه بروكلمان فقد قرَّره النحويون القدماءُ من الكوفيين حيث ذهبوا إلى أنَّ أصل (الذي) (هذا)، و(هذا) عندهم أصله ذالُّ واحدة^(١٠٠).

أمَّا النونُ فقد لَحِقَتْ ب(لُدُ) للدلالة على فُرْبِ المشارِ إليه، لأن (السبئيةَ والفنيقيةَ والحبشيةَ والآراميةَ تَصِلُ إلى ذلك بإضافة نونٍ إلى اسم الإشارة)^(١٠١).

ومعنى ذلك أنَّ لُدُنْ كانت تعنى "مِنْ هذا أو مِنْ الذي" فقولنا - مثلاً- سافرتُ مِنْ لُدُنْ مكةَ إلى المدينةِ معناه سافرتُ من هذا المكانِ أو من المكانِ الذي هو مكةُ أو فيه مكةُ، وقولنا سافرتُ من لُدُنْ الظهرِ إلى العصرِ، معناه سافرتُ من هذا الوقتِ، أو الوقتِ الذي هو الظهرِ، وقولنا أعطني مالاً من لدنك، معناه أعطني مالاً من هذا الذي عندك أو من الذي عندك، ونلاحظُ من ذلك أنَّ معاني استعمالاتِ لُدُنْ المتنوعة تستقيمُ وبدهي أنَّنا لا نعلمُ على وجه التحديدِ المراحلَ الزمنيةَ التي مرَّتْ بها الكلمةُ، حتى استوتتْ على سوقها في العربيةِ ثلاثيةً

- وانظر مقالة أنوليتمان بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، م ١٠/ج ٤٢/١ جامعة القاهرة عدد مايو ١٩٣٨م. وفقه اللغات السامية لبروكلمان، ٨٩.

(٩٩) انظر فقه اللغات السامية ٩١ بتصرف، ودراسات في فقه اللغة للدكتور السيد يعقوب بكر ٧٥، ففيه ما يدل على أنَّ اللامَ قد تقع عنصراً إشارياً.

(١٠٠) انظر الأصول لابن السراج، ٢/٢٦٢ والإنصاف لابن الأثير، ٢/٦٦٩.

(١٠١) انظر فقه اللغات السامية، لبروكلمان، ٨٩ ومجيء النون عنصراً إشارياً أمر معهود في اللغات السامية.

انظر لذلك التطور النحوي لبرجشتر اسر ٨٥، ٨٦ وفقه اللغات السامية لبروكلمان ٩٢ ودراسات في فقه اللغة ليعقوب بكر ٤٨.

الأصول، دالةً على الظرفية^(١٠٢) كما أننا لا نستطيع أن نحدّد اللغة الأمّ التي تكونت فيها الكلمة ثم انتشرت، أو أن نقرر أن عدداً من اللغات قد عملت على تكوينها فكانت كذلك، ننفي كلّ ذلك لأننا لم نجد نصوصاً ساميةً قديمةً - فيما أعلم - تساعدنا في الجزم على ذلك، وعلى أية حال فما أوردناه هو احتمال قد يكون صواباً، وقد ينأى عن ذلك.

ب- أن (لُدّ) المضعفة كانت أصلاً لِلدُنْ، نزع ذلك لأنّ المعاني اللغوية المتعددة التي أوردتها اللغويون لهذه المادة تنصبُّ كلّها في بؤرةٍ معنويةٍ واحدةٍ، وهي الدلالة على الظرفية المكانية. قال الخليل في نصّ جامع لها (اللُدُّ فِعْلُكَ بِاللُدُودِ حين تَلُدُّ به، وهو الدواء يُوخِزُ في أحد شقي الفم .. وأخذ اللدودُ من لُدِيدي الوادي وهما جانباه، والوحوورُ في وسط الفم، واللديدانِ صفحتا^(١٠٣) العنق من دون الأذنين، وجانباً كلّ شيءٍ لُدِيَاهُ .. والتلُدُّ في التلفت أن يعطف بعنقه مرةً كذا ومرةً كذا. واللُدُّ مصدر أي الألدُّ أي السيء الخُلُقِ الشديداً الخصومة العسيرة

(١٠٢) يبدو أن ضمة دال (لُدّ) تمثل مرحلة الظرفية التي استقرت عليها اللفظة، نزع ذلك استثناساً باللغات السامية الأخرى، قال بروكلمان: (وقد بقيت حالة الظرفية بالنهاية (ù) أكثر شيوعاً في الآشورية وفي العربية والحبشية تتمثل هذه الحالة في عدة ظروف مثال ذلك في العربية تحت وقبل وبعد وفي الحبشية (Laiù) فوق (ThatTù) تحت (kadimù) قديماً (فقه اللغات ١٠٢)، كما يؤنسنا في ذلك أيضاً أنّ عهد العرب بالظروف الدالة على فكرة الغاية - بوجه عام - أنه يجوز أن تُبنى على الضم كقبل وبعد وعل، وأحسب أنهم لو وضعوا هذه الضمة على النون بعد أن لحقت ب(لُدّ) لظنّ أنّ لُدُنْ معربةً، لأنها بمعنى عند المعربة المتصرفة، وقد أدى ذلك إلى ذهاب قيسٍ إلى إعرابها، يضاف إلى ذلك أن من لغات لدن ما نونه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلكي لا يُتوهم أنّ هذه الحركات هي حركات إعراب ارتأوا أن يُبقوا الضمة على الدال لأنّ النون جاءت ساكنةً على أصل البناء، ولا داعي للتغيير لعدم الاضطرار إليه، ولا يردُّ أنّ من لغات لُدُنْ لُدّ بسكون الدال لأننا نقول إن تعليقاتهم التي أوردوها للغات الثنائية بوجه عام ترجعها إلى لدن بضم الدال الثلاثية.

(١٠٣) في الأصل صققا، والتصويب من لسان العرب، وتاج العروس مادة لدد.

الانقياد^(١٠٤). وحصر ابن فارس معاني لَدَّ كُلِّهَا في معنيين أحدهما الخصام والثاني الناحية والجانب، قال: "اللام والذال أصلان صحيحان أحدهما يدل على خصام، والآخر يدل على ناحية أو جانب^(١٠٥)، ونصُّ الخليل يُوقِفُنَا على الارتباط المعنوي القائم بين الظرفية من جهة وبقية المعاني المتنوعة من جهة ثانية، فـ"اللذُّ" ما وُضِعَ في وسط الفم، ولِدِيدًا العنقِ جانباه .. واللديذَانِ .. ما تحت الأذنين وجانبُ كُلِّ شيءٍ لديداه .. والتلفت مع عطف العنقِ يميناً أو شمالاً ما هو إلا ضربٌ من التلذُّدِ، كما يوضح لنا أَنَّ هناك اشتقاقاً قد تَمَّ من المعنى الظرفي وذلك قوله (وأخَذَ اللدودُ من لديدَي الوادي وهما جانباه) ثم فُسِّرَ اللدودُ بأنَّه (الدواءُ المُسَقَى في أحدِ لديدَي الفم وهما شقاه)^(١٠٦) وأكد ابنُ الأثير على وجود مثل هذا الاشتقاق بقوله: (ولديذاً الفم جانباه .. والتلذُّدُ التلفت يميناً وشمالاً تحيراً مأخوذاً من لديدَي العنق وهما صفحتاه)^(١٠٧) ومن كلِّ ذلك يتضح لنا أَنَّ هناك علاقاتٍ اشتقاقيةً بين المعنى الظرفي وبقية معاني لَدَّ ما عدا دلالة لَدَّ على الخصام فهي تشعرنا بأنه لا صلةٌ بينها وبين المعنى الظرفي، غير أَنَّ أبا إسحاق الزجاج قد أكد على هذه الصلة بقوله: (ومعنى حَصَمٌ أَلَدُّ في اللغة، الشديداً الخصومة والجِدْلُ واشتقاقُهُ من لديدَي العنق وهما صفحتاه، وتأويله أَنَّ حَصَمَهُ في أي وجهٍ أَخَذَ من يمين أو شمالٍ من أبواب الخصومة غَلَبَهُ في ذلك)^(١٠٨) وواضح من هذه النصوص جميعها، أَنَّ معنى الظرفية سابقٌ على بقية المعاني لأنها مأخوذة منه، وهذا يدعونا إلى الزعم بأن (لَدَّ) المضعفة الدالة على الظرفية كان أصلاً لِلدُنْ، ومثل هذه

(١٠٤) انظر معجم العين، مادة لد، وانظر الجمهرة لابن دريد، والصحاح للجوهري، مادة لدد وتهذيب اللغة للأزهري مادة لدد وكتاب الأفعال لابن القطاع، ١٤٣/٣ وتاج العروس مادة لدد، ونصوصهم التي أوردوها تتشابه مع ما أورده الخليل.

(١٠٥) انظر معجم مقاييس اللغة، مادة لد.

(١٠٦) انظر تهذيب اللغة، للأزهري، مادة لد، والفائق في غريب الحديث، للزمخشري، ٣/٣١٣.

(١٠٧) انظر النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ٤/٢٤٥.

(١٠٨) انظر معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ١/٢٦٧ ولسان العرب مادة لدد.

الظاهرة - أعني ظاهرة وجود مقابلات غير مضعفة للصيغ المضعفة قد ألمح إليها قدامونا وذلك حين ذهب الكوفيون إلى أن أصل صَمَحَمَحَ ودمَكَمَكَ ومُشَفَشَفَ وَكَبَّكَ ورَقِرَقَ وكرَكَرَ هو صَمَحَحَ ودمَكَكَ ومَشَفَفَ وَكَبَبَ ورَقَّقَ وكرَّرَ^(١٠٩) وقد استفاد من هذه الفكرة - فيما يبدو - أحد المحدثين (هورويتز) إذ افترض (أن تكون الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راءٍ أو لامٍ أو نونٍ أو ميمٍ قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين، ومثل ذلك بالكلمات الآتية: حَرَجَلٌ وَجَلَمَدٌ وَعَنْكَبٌ وَعَرْقَبٌ، وَقَرَمَطٌ، وَقَلَطَحٌ وَأصلها على التوالي حَجَلٌ وَجَمَدٌ وَعَكَبٌ وَعَقَبٌ، وَقَمَطٌ وَقَطَّحٌ، وأكد هذا الافتراض بقوله: (يوجد غالباً مقابلات مضعفة للصيغ السابقة وهذا يعني - كما يقول - أن العقل السامي كان يعتبر هذه الصيغ المزيدة مقابلة للصيغ المضعفة وانتهى إلى نتيجة ملخصها أن الحروف المائعة تعد وسيلة مخالفة للتضعيف في الصيغ القديمة)^(١١٠)، ولعل ممن استفاد من هذه الفكرة أيضاً الدكتور إبراهيم أنيس في بحث له عن الأصل الاشتقاقي لأحرف العلة فقد قرّر - بعد الاستقراء - بأن الفعل المعتل العين أو اللام إذا أُريدَ معرفة أصله يُنظرُ أولاً في نظير له مضعّف، أو يُبحثُ عن نظير له مهموزٍ سهّلتْ همزته، فإذا لم يكن من بين هذين النظيرين فالأصل الاشتقاقي لحروف العلة يجب أن يكون اللام أو النون أو الميم)^(١١١).

وعلى الرغم من أن (هورويتز) قد قصر ذلك على الكلمات الطويلة البنية مما ضَعَفَ عيُنُها - كما هو واضح من أمثله التي ساقها - فإن العربية لم تقتصر على ذلك بل استخدمتها في الكلمات القليلة البنية، مما ضَعَفَ عيُنُها أو لامُها، ولها صيغٌ غيرُ مضعّفةٍ، وَبَحَثُ الدكتور أنيس خيْرُ مثَالٍ على ذلك، وإن كان

(١٠٩) انظر الإنصاف، لابن الأنباري، ٧٨٨/٢ (بتصرف).

(١١٠) انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ٣٣٠ (بتصرف).

(١١١) انظر الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ١٥٠ بتصرف.

مقصوراً على الأفعال فهو يدلُّ على وجود هذه الظاهرة في العربية، ثم إنَّ هذه الصيغَ غيرَ المضعفةِ قد أتت أحياناً بأحد الحروف المائعة وأحياناً بغيرها، وكلُّ ذلك مع الاشتراك في المعنى الدلالي تارةً وتارةً أخرى يتغيَّر المعنى بين تعميم للخاص أو تخصيصٍ للعام، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١- بَتَّ وَبَتَكَ: فالبَّتُّ من معانيه القَطْعُ، ويُقالُ بَتَكَ الشَّيْءَ إذا قَطَعَهُ (١١٢).

٢- رَجَّ وَرَجَّنَ، فالرُّجُّ يدلُّ على الاضطراب وتحريك الشَّيْءِ، وَرَجَّنَ يدلُّ على الاختلاط (١١٣).

٣- حَفَّ وَحَفَّنَ: ومن معاني حَفَّ أن يطيفَ الشَّيْءُ بالشَّيْءِ يُقَالُ حَفَّ القَوْمُ بفلان إذا أطافوا به، ويقالُ حَفَّنَ الشَّيْءَ، إذا جَمَعَهُ في كَفِّ أو غير ذلك والحفنة هي ملءُ كفيك من الطعام (١١٤).

٤- جَذَّ وَجَذَّمَ: وكلاهما يدلُّ على القطع (١١٥).

٥- دَسَّ وَدَسَو: وكلاهما يدلُّ على دخول الشَّيْءِ تحت خَفَاءٍ وَسَتْرٍ (١١٦).

٦- بَحَّ وَبَحَّنَ: فالبَحُّ من معانيه الدلالة على سَعَةِ الشَّيْءِ وانفساحه، قال الفراء: يقالُ نحن في باحَّةِ الدار بالتشديد وهي أوسعها، والبَحْنُ يدلُّ على الضخامة قال الأصمعي يقول العرب لِلْعَرَبِ إذا كان عظيمًا كثير الأخذ إنه لَبَحُونُ على مثال جَدُول (١١٧) وهو لا يكون كثير الأخذ إلا إذا كان واسعاً منفسحاً.

(١١٢) انظر مقاييس اللغة، لابن فارس، مادتي بت وبتك.

(١١٣) المرجع السابق ٢ رج ورجن.

(١١٤) انظر مقاييس اللغة، مادتي حف وحفن.

(١١٥) المرجع السابق مادتي جذ وجذم.

(١١٦) المرجع السابق دس ودسو.

(١١٧) انظر لسان العرب، مادتي دج ودجن.

- ٧- الدُّجَّةُ والدُّجَنَةُ: فالدُّجَّةُ شدة الظلمة والدُّجَنَةُ الظلمة (١١٨).
- ٨- حَضٌّ وحَضَنَ: فالحَضُّ من معانيه الدلالة على القرارِ المستقلِ ومنه الحضيضُ، وهو قَرَارُ الأرض، قال:
نزلتُ إليه قائماً بالحضيضِ ..
ويقال: إن الحَضْنَ أصلُ الجبلِ (١١٩).
- ٩- رَصٌّ ورَصَنَ: يُقَالُ رَصَصْتُ البنيانَ إذا ضَمَمْتُ بعضَه إلى بعضِ أي صارَ شديداً متماسكاً ثابتاً، والرصين الشيءُ الشديداً الثبات (١٢٠).
- ١٠- هَتَّ وهَتَّنَ: وكلاهما يدلُّ على انصبابِ المطرِ وتتابعه (١٢١).
- ١١- حَذَّ وحَذَّقَ: فالحَذُّ يدلُّ على القطع والخفة والسُرعة وحَذَّقَ الشيءَ إذا قَطَعَهُ يقالُ حَذَّقَ السكينُ الشيءَ إذا قَطَعَهُ قالَ الشاعرُ:
فذلك سكينٌ على الحَلْقِ حاذق (١٢٢)
- ١٢- جَزَّ وجَزَلَ وجَزَمَ وجَزَحَ وجَزَرَ، وتشترك كلها في بؤرة معنوية واحدة وهي الدلالة على القطع (١٢٣).
- ويبدو أن لَدَّ ولَدَنَ، من هذا القبيل، ذلك أن لَدَّ هي الصيغة القديمة للَدُنْ، وقد طرأ عليها تحوُّلٌ داخلي لسببين؛ أحدهما صوتي، والآخر دلالي.

(١١٨) المرجع السابق، بح، ويحن.

(١١٩) انظر مقاييس اللغة، مادتي حض وحضن.

(١٢٠) انظر مجمل اللغة، لابن فارس، مادتي رص ورصن.

(١٢١) انظر لسان العرب مادتي هت وهتن.

(١٢٢) انظر مقاييس اللغة مادتي حذ وحذق.

(١٢٣) انظر معجم مقاييس اللغة، المواد المذكورة أعلاه، وانظر، "لنقف على هذه الظاهرة" المواد الآتية في

المعاجم العربية (طح وطحن، وع ورعن، ورض ورضن، ورضم، وشد وشدن، وصر وصرى).

أما السببُ الصوتي فهو أن العربَ قد هربت من التضعيف، فأبدلت من الحرف الثاني حرفاً آخر، فقالوا في أَمَلْتُ ودَنَّا وِقِرَّاطٍ - أَمَلَيْتُ وديناراً وِقِرَّاطاً^(١٢٤) وقد هربوا من ذلك لأنَّ التضعيفَ ثقيلٌ يحتاج إلى جهد عضلي، قال سيبويه مشيراً إلى ذلك: (اعلم أنَّ التضعيفَ ثقيلٌ على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف أخفُّ عليهم من أن يكونَ من موضعٍ واحد)^(١٢٥) وإلى نحو هذا أشار ابن جني بقوله: (ولم يكونوا ليضعفوا الفاءَ ولا اللَّامَ لكرهيةِ التضعيفِ في أولِ الكلمة، والإشفاقِ على الحرفِ المضعَّفِ أن يجيء في آخرها، وهو مكانُ الحذفِ وموضع الإِعْلَالِ)^(١٢٦) فيبدو أن المتكلم قد هربَ من تضعيفِ دال (دَّ) ميلاً نحو السهولة وتوفيراً للجهد العضلي، وقد باتت في حكم الحقائق المقررة أن (الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر)^(١٢٧) ولعلَّ ما يدعم ذلك أن لَدَّ مكوَّن من مقطعين، الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول، ولَمَّا كان النبر - فيما نحسب - يقع في مثل ذلك على المقطع الأول، والنبرُ يحتاج إلى جهد عضلي^(١٢٨)، فأحسب أنَّ المتكلم بعد أن بذلَ هذا الجهدَ، أراد أن ينهي الكلمة بصوتٍ مريحٍ وسهلٍ فارتأى - أولاً - صوت النون لأنه (صوتٌ يحسُنُ السكوتُ عليه)^(١٢٩) ولأنَّ (اللغات تستخدم السواكن الأنفية والترددية بشكل أكبر من بقية الحروف لتحقيق عنصر المخالفة)^(١٣٠) ولعل الذي ساعد المتكلم على إجراء هذه المخالفة أنَّ هناك شبهاً كبيراً بين الدال والنون،

(١٢٤) انظر الكتاب، لسبويه، ٤/٤٢٤، والمقتضب للمبرد، ١/٢٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤٤، ١٢١.

(١٢٥) انظر الكتاب، ٤/٤١٧، والمقتضب، ١/٢٤٦، والأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١٠-٢١١.

(١٢٦) انظر الخصائص ٢/١٥٥.

(١٢٧) انظر الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس ٢٢٤-٢٣٥.

(١٢٨) انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ١٨٧.

(١٢٩) انظر فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائي، ١٢٦.

(١٣٠) انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ٣٣٠.

فكلاهما حرفٌ مجهورٌ، غير أنَّ الدالَّ صوت شديد والنون صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، والهواء يتخذ مجراه مع النون خلال الأنف، ومع الدال خلال الفم، أمَّا موضع اللسان بالنسبة للحنك الأعلى في كل منهما فيكاد يتحد تمام الاتحاد^(١٣١).

وارتأى- أحياناً أخرى- ولعلَّ ذلك قد حدث في مرحلة متأخرة عن الأولى - أن يستبدل بهذه الدال الألف المقصورة، لما في أحرف المد واللين من سهولة في النطق ويسر، أشار إليهما ابن يعيش حين تحدَّث عن حروف الزيادة بقوله: (وأصلُ حروفِ الزيادة حروفُ المد واللين، التي هي الواو والياء والألف وذلك لأنها أخفُّ الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً وأقلها كلفةً .. وأيضاً فإنها مأنوس بزيادتها، إذ كل كلمة لا تخلو منها، أو من بضعها، ألا ترى أنَّ كلَّ كلمةٍ إن خلت فلن تخلو من حركةٍ إمَّا فتحةٍ وإمَّا ضمةٍ وإمَّا كسرةٍ، والحركات أبعاض هذه الحروف وهي زوائد لا محالة فلما احتيج إلى حروف يزيدونها في كلمهم لأغراضٍ لهم كانت هذه الحروف أولى إذ لو زادوا غيرها لم تُؤمَّن نفرةُ الطبع والاستيحاش من زيادته إذ لم تكن زيادته مألوفة)^(١٣٢).

يُضافُ إلى ذلك أن كلاً من الدال والألفِ مجهورٌ، غير أنَّ الدالَّ صوتٌ شديدٌ، والألف صوتٌ متوسطٌ بين الشدة والرخاوة، والفرق بينهما أنَّ الهواء مع الألف يجري خلال الفم من غير عائق، واللسان يهبط إلى قاع الفم^(١٣٣) في حين أنَّ الهواء يتخذ مجراه مع الدال خلال الفم ويرتفع اللسان نحو الحنك الأعلى^(١٣٤) وهذه الاختلافات كانت عاملاً مساعداً لإجراء مثل هذه المخالفة، لأنَّ نُطقَ الألفِ

(١٣١) انظر الكتاب لسبويه، ٤/٤٣٣-٤٣٦، والأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس ٢٣٤-٢٣٥ (بتصرف).

(١٣٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش، ١/٩، والأصوات اللغوية، ٢٤٢.

(١٣٣) انظر الكتاب، لسبويه، ٤/٤٣٣-٤٣٥، ودراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ٢٩٧.

(١٣٤) انظر الكتاب، لسبويه، ٤/٤٣٣-٤٣٦، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، ١٨٥ بتصرف.

أسهل من نطق الدال من حيث الحركات الفسيولوجية للفم بوجه عام، ولعلّ مما أنس المتكلم على إجراء هذه المخالفة أيضاً ما عهده من مشابهة بين النون والألف، وقد رأينا من قبل ما ذكره في شأن هذه المشابهة، وهو الأمر الذي أكّده المحدثون فقد أشار د. أنيس إلى (أنّ اللام والنون والميم، تُعدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين)^(١٣٥)، فلمّا كانت هذه المشابهة قائمة وكان المتكلم - من قبل - قد أجرى المخالفة بجعل دال "الدّ" الثانية نوناً، وكانت النون شبيهة بالألف، وكان التغيير يؤنس بالتغيير كان - كلّ ذلك - بساطاً لكي يجعل دال "الدّ" الثانية ألفاً مقصورة، ولهذه العوامل مجتمعةً أجرى المتكلم المخالفة فتولّدت لدى، عن لدّ.

ونحن في تفسيرنا هذا نخالف ما ذهب إليه ابن منظور حين نصّ بعد أن عدّد لغات لدن، على أنّ "لدّى محولة"^(١٣٦) وكنا نتمنى أن يكشف لنا عن أي شيء تحوّلت، ولم تحوّلت، لأن مقتضى كلامه - كما يتبادر إلى الذهن مباشرة - أنّها محولة عن (لدن) وهذا يؤدي إلى كون ألفها ليست أصيلةً فكان من الواجب أن تسقط وصلاً وتثبت وقفاً، كما هو حال نون التوكيد الخفيفة، حين نقف عليها، غير أنّ المعتدّ به أنّ ألف لدى أصليةً وذلك لأمرين:

١- أنها ثابتةً وقفاً ووصلاً، ولو كانت منقلبةً عن نون لدن، لسقطت في حال الوصل، وقد أشار إلى ذلك أبو علي بقوله: (ونظير ددنّ ودداً وددي، في استعمال اللام تارةً نوناً، وتارةً حرف علة وتارةً محذوفةً لدنّ ولدى ولذ)^(١٣٧) ومن قبل قد نصّ على أنّ ألف دداً أصليةً بقوله: (فأمّا قولهم في اللعب واللهو ددنّ، ودداً، فليست الألف فيه بدلاً من نون ددنّ، من قبل أنها في لغة من نطق بها بالألف

(١٣٥) انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٠.

(١٣٦) انظر لسان العرب، مادة لدن، وتبعه في ذلك الزبيدي في تاج العروس مادة لدن.

(١٣٧) انظر سر صناعة الإعراب، لابن جني، ٦٨٦/٢، وانظر خلاصهم حول كتابه ألف إذا، في شرح الشافية،

للرضي ٣١٨/٣، وهمع الهوامع، للسيوطي، ٢٣٢/٢.

ثابتةٌ وموجودةٌ في الوصل والوقف جميعاً وذلك نحو قولهم هذا دَدًا يا هذا، ورأيت فيك ددًا مفرطاً وعجبت من دَدًا أراه فيك كما تقول هذا دَدَنٌ مفرطٌ ورأيت فيك ددناً سرّني وعجبت من دَدَنٍ رأيتَه في فلان، ولو كانت الألف في ددًا بدلاً من النون في دَدَنٍ، لما وجدت في الوصل كما أن ألف إذاً لا توجد في الوصل إنما تقول: إذن أزورك ولا تقول إذاً أزورك، ومنهم من يحذف اللام فيقول دَدَ) (١٣٨) ويقتضي هذا التتظير الذي ساقه أبو علي أن يدل على أن ألف لدى أصلية.

٢- أن الوقفَ يمتنع بين المضاف والمضاف إليه (١٣٩) ولَدُنٌ وَلَدَى لا تنفكان عن الإضافة، لذا لا يُتصوَرُ أن تكونَ ألفها منقلبةً عن نون لَدُنٍ في حال الوقف، ثم يُقالُ بأنَّ الوصلَ قد أُجرِيَ مُجرى الوقف، ولأجل ذلك فقد أكَّدَ ابنُ يعيش على أنَّ لَدَى لغةٌ قائمةٌ بنفسها وليست من لفظ لَدُنٍ، قال: (وأما لدا) (١٤٠) فلغةٌ قائمةٌ بنفسها وليست من لفظ لَدُنٍ، والقياس في ألفها، أن لا تكون أصلاً، فأما انقلابها مع المضمرة ياءً فعلى التشبيه بألف على وإلى (١٤١) ولعلَّ سبب وهم ابن منظور أنه قد اطلع على نصِّ الزجاجي القائل بأن لَدُنٍ (إذا استقبلتها الألفُ واللامُ أُسقطت نونُها ورجعت إلى لَدَى، كقولك لَدُنُ زَيْدٍ، ولَدُ الرجلِ) (١٤٢) ونصُّ الزجاجي

(١٣٨) انظر سر الصناعة، ٦٨٦/٢.

(١٣٩) انظر القطع والانتفاف، للنحاس، ١٠٨، ونتائج الفكر، للسهيلى، ٨٧.

(١٤٠) كذا رُسِمَتْ ومن قبلُ رُسِمَتْ كذلك في الإيضاح، للزجاجي ١٣٩، وتبعهما في ذلك الفيروز آبادي (مادة لدن) غير أنَّ الزبيدي في تاج العروس (مادة لدن) نَبَّهَ إلى تصحيحها، ونصَّ على أنَّ صوابها هو أن ترسم بالياء على المشهور عندهم بأنها تُكتَبُ بالياء وإن لم تُملَّ لقولهم لَدَيْكَ (انظر شرح الشافية للرضي ٣/٣٣٣، والكفاش لأبي الفداء ٦٩٣)، ويبدو أنَّ الزجاجي ومن تبعه لم يعتدوا بذلك، حين رأوا أن بعض العرب لم يقبلوا ألفها ياءً حين تتصل بالضمائر (انظر ذلك في صفحة ٣٠ من هذا البحث) فارتأوا أن تكتبَ بألفٍ ممدودةٍ غير منونة، ومذهبيهم مردود إن كانوا قد اعتمدوا ذلك لأنَّ عدمَ قلبها ياءً - في هذه اللغة، ليس مقصوداً على لَدَى بل هي كذلك مع على وإلى، ومع ذلك لم نر أحداً منهم كتب على وإلى؛ بألفٍ ممدودة.

(١٤١) انظر شرح المفصل لابن يعيش، ١٢٧/٢.

(١٤٢) انظر حروف المعاني، للزجاجي، ٢٧.

- فيما أحسب- فيه تحريفٌ واضحٌ من عدم المطابقة بين النص من جهة والأمثلة التي ساقها من جهة ثانية^(١٤٣).

ومهما يكن من أمر، فقد حدثت المخالفة، وأبدل المتكلم من دال "لد" الثانية نوناً تارة وألفاً مقصورةً تارة أخرى، وقد جاءتا ساكنتين، لأنهما مهيأتان لكلام بعدهما، وقد بين د. أنيس فائدة تسكين النون بقوله: (والنون أشد ما تكون تأثراً بما يجاورها من أصوات حين تكون مشكلةً بالسكون، وحينئذ يتحقق اتصالها بما بعدها، اتصالاً مباشراً)^(١٤٤).

يُضاف إلى ذلك أنهما وفرتا الانسجام الصوتي في الكلمة، فقد قامت النون بوظيفة صوتية تشبه إلى حد كبير وظيفة التتوين الصوتية، حيث طلبت من الدال قبلها حركةً تجانسها صوتياً، فوجدت لغات متعددة أمها لدن بضم الدال، ولدن بفتحها، ولدن بكسرهما، والمشابهة الصوتية واضحة بين هذه اللغات وقلنا زيداً وزيداً^(١٤٥).

وكان من المفروض نتيجةً لهذه المخالفة، أن تكون لدن بفتح الدال هي أم الجميع وأشهر اللغات، لأننا حين نفاك الإدغام يصبح السكون فتحةً تسهياً للنطق، كما لو قلنا شدّ وشدّد، وأحسب أن الأمر كان كذلك غير أن لدن لما اختصت بالظرفية (الزمانية) وذلك حين استعملت مع "عدوة" فقط، نتيجة لظروف لغوية

(١٤٣) يبدو أن محقق الكتاب لم يلتفت إلى هذا التحريف، ولقد رجعت إلى جميع المراجع التي ذكرها المحقق في الحاشية، فلم أقف على نص في واحدٍ منها يشير إلى أن نون لدن حين تسقط لملاقاتها الساكن بعدها ترجع إلى لدى، بل أشارت هذه المراجع إلى أن نون لدن تسقط وتبقى لد، ولعل صواب نص الزجاجي يكون على النحو الآتي: ورجعت إلى لد، وبذلك يتم التطابق بين النص والأمثلة وإذا لم يكن الأمر كذلك فلعن ابن منظور أراد أن لدى محولة عن لدن وأنها حين تلقى ساكناً بعدها تصبح لد، وأن الألف المقصورة نشأت عن إشباع فتحة الدال، ومعنى ذلك أن ألفها عنده ليست أصلية.

(١٤٤) انظر الأصوات اللغوية، ٦٧.

(١٤٥) وقد مر معنا كيف شبهوا نون لدن بالتتوين.

لهجية، تقاصرت عن لَدُن (بضم الدال) التي استعملت للدلالة على الظرفية (الزمكانية)، وكلُّ حسبِ سياقِه، فشاعت لَدُن حتى إنّ القرآن الكريم لم يستعمل سواها ولم يُقرأ بغيرها^(١٤٦) فكان ذلك عاملاً على جعلها أمّاً للجميع وأصلاً تفرعت عنه بقية اللغات.

والمهم أنّ هذه المخالفة لم تقتصر فائدتها على ما ذكرناه فحسب، بل أفادت أيضاً حين جعلت لنون لَدُن ولألف لَدَى، وظائفاً نحوية، ولهما قواعد تختصان بهما^(١٤٧).

ب- وأمّا السبب الدلالي فلعلّه العاملُ المهم الداعي إلى إجراء هذه المخالفة، حيث إنّ المتكلم كان حريصاً على التفريق بين معنى الظرفية من جهة، وبقية المعاني من جهة ثانية، وقد رأينا أن معاني كلتا الجهتين تشترك في (لَدَ) فيبدو أنّ المتكلم بعد أن استطاع أن يشتق من "لَدَ" ما عبّر به عن جانبي الوادي وعن شقي الفم وعن المعاني الأخرى التي ذكرها، وجد أنّ هناك معنىً مشتركاً ما زال قائماً بين معنى الظرفية ومعنى الخصام وهما الأصلان اللذان نصّ عليهما ابن فارس - فأراد أن يصنع حداً فاصلاً بين المعنيين فارتأى أن يجري تحوُّلاً داخلياً في الكلمة بدلاً من أن يزيد عليها حرفاً أو حروفاً كما في لذيدي العنق وكما في اللود، ولذا لجأ إلى هذه المخالفة، فأبقى التضعيف دالاً به على الخصام، وجعل لَدُن ولَدَى مختصين بالظرفية بعد أن أجرى المخالفة على (لَدَ).

ومهما يكن من أمر، فالذي نحسبه نتيجةً لما أردناه أن المخالفة الكبيرة قد تمت، واكتملت الكلمتان صوتياً ودلالياً، وحقّق المتكلم بها أغراضه، غير أنه لجأ مرةً ثالثةً إلى الهروب من بذل هذا الجهد فحدّف نهاية الكلمة، وتفسير ذلك - فيما

(١٤٦) لا يقال إنّ هناك قراءات خففت نون لَدُن، أو كسرتها أو أشمّتها الضمّ، لأنّ الأصل في هذه القراءات -

كما قالوا- هو لَدُن. بضم الدال وسكون النون. انظر صفحة ٢٥ من هذا البحث وروح المعاني ٣٣٠/١٥.

(١٤٧) انظر صفحة ٣٠-٣٣ من هذا البحث.

أحسب- يعودُ إلى احتمالات متعددة يُنظرُ إليها من نواحٍ مختلفةٍ: أولها: أنّ هذا الحذفَ قد تمَّ بعد إجراء المخالفة الصوتية، بمعنى أنّ المتكلمَ حذفَ نونَ لَدُنْ إيثاراً للسهولةِ وتوفيراً للجهد، حيث وقعَ النبر - فيما نحسب- على المقطع الثاني^(١٤٨)، فاستنفد هذا النبر جزءاً من جهده فأسقط صوتَ النون هروباً من بذل جهدٍ إضافي، يقوِّي ذلك أنّ صوتَ النون نظراً لكونه شائعاً في العربية معرّضٌ للسقوط كما يقول د. أنيس^(١٤٩)، يضاف إلى ذلك أنّ هذا الصوت قد وقع في آخر الكلمة والأواخر مكان التغيير والحذف^(١٥٠).

ثانيهما: أنّ هذا الحذفَ قد تمَّ قبل إجراء المخالفة، بمعنى أنّ المتكلمَ حذفَ دال "لَدَّ" بدلاً من أن يجري المخالفةَ وذلك هروباً من التضعيف، لما فيه من ثقلٍ، ولما يتطلبُهُ من جهدٍ عضلي، فارتأى أن يفكَّ الإدغام ويحذفَ الدال الثانية، وقد دعاه إلى ذلك وجودُ صوتين متماثلين مجهورين، وحين نَبَرِ المقطع الأول^(١٥١) وبذل له الجهدَ المطلوب، أسقط الدال الثانية، هروباً من بذل جهدٍ آخر، لأنّ الدال صوتٌ مجهورٌ، والصوت المجهورُ يحتاج إلى جهدٍ أكثر من الصوت المهموس، ولعلَّ مما يؤكد ذلك أنه قد ورد عنهم اللغات (لت ولت ولت) بإبدال الدال تاءً، وليس ذلك - فيما يظن- إلا هروباً من بذل الجهد، حيث استعاض المتكلم بالحرفِ المهموسِ عن الحرفِ المجهورِ، ومعنى ذلك أنّ الميلَ نحو السهولة كان العاملَ المهمَّ في تفسير حذفِ الدال وقلبِ الدال الباقية تاءً مهموسةً.

(١٤٨) يقع النبر على المقطع الثاني على اعتبار أنّ لَدُنْ لا تكاد تستعمل - كما يقول ابن جني إلا مسبوقه بمن، ومقتضى ذلك أن (مِنْ لَدُنْ) تتكون من ثلاثة مقاطع، الأول من النوع الثالث، والثاني من النوع الأول، والثالث من النوع الثالث، والنبر في مثل ذلك يقع على المقطع الثاني حين نعد من آخر الكلمة.

(١٤٩) انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٢-٢٤٣ بتصرف.

(١٥٠) انظر الخصائص، لابن جني، ١٥٥/٢، ٤٨٧.

(١٥١) لأن لَدَدَ تتكون من مقطعين الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول. والنبر في نحو هذا يقع على الأول حين نعد من آخر الكلمة.

ثالثهما: أنّ هذا الحذف قد تمّ قبل إجراء المخالفة، بقصد التفريق بين معنى الظرفية ومعنى الخصام - كما رأينا من قبل - حيث حذف المتكلم - الدال الثانية، بدلاً من أن يجري المخالفة الصوتية، ليدل على معنى الظرفية وأبقى التضعيف للدلالة على معنى الخصام.

ولا شك أنّ الوقوف على المراحل التاريخية لهذه التحولات التي حدثت على مادة لد، وأنتجت لنا لَدُنْ وَلَدَى، أمر متعدّد بل مستحيل، وذلك لبعده العهد بيننا وبين هذه المراحل، كما أنّ افتراضنا لا يعني أنّ كلّ مضعّف في العربية له نظير غير مضعّف، جرى عليه ما جرى على لَدَّ وَلَدُنْ وَلَدَى إذْ كُلُّ حالة لها عوامل خاصة تخضع لها وتدرّس وفقها (فهناك ظروف لغوية خاصة وُجِدَتْ في بعض الكلمات دون بعضها الآخر، وفي بعض البيئات دون بعضها الآخر، مما أدى إلى حدوث تغيير في بعض الكلمات فقط. وقد أشار الدكتور أنيس إلى نحو ما ذكرناه، ولخصّ هذه العوامل الصوتية بقوله: (وتلك العوامل الخاصة يمكن أن تلخص في كون الصوت منبوراً أو خالياً من النبر وفي النغمة الكلامية وغير ذلك من عوامل خاصة نجهلها الآن لبعده العهد بيننا وبين ذلك العصر الذي تمّ فيه هذا الانقلاب الصوتي^(١٥٢) وعلى أية حال، فإن سيبويه، والنحويين من بعده، قد وجدوا لَدُنْ وَلَدَى، ثلاثيّتين، وتعاملوا معهما وفقّ منهجهم الوصفي، الذي لا يهمنه النظر إلى الأصول التاريخية للكلمة المقعدّ لها^(١٥٣)، غير أنّ هذا المذهب، لا يعني أنهم لم يشعروا بأنّ نونَ لَدُنْ زائدة على أصل الكلمة، فقد رأيناهم ينصّون على ذلك، ولقد كانت فكرة الجذر الثلاثي للكلمة العربية مسيطرة على عبقريتهم المبدعة، وأمامهم المجال الواسع ولديهم الزاد الكافي للتدليل على ذلك. ولا بأس من أن تطرد القواعد وتتنظّم الأحكام خاصة أنهم في وضع تقعيدي للعربية، لذلك سنلحظ أن هذه الفكرة،

(١٥٢) انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٥.

(١٥٣) انظر فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، ١٧٧-١٨٣.

كانت مدار قواعدهم النحوية، التي وضعوها للذُنْ ولَدَى وَلَدٌ على النحو الذي سنراه في أحكامهما النحوية الآتية:

ثالثاً: أحكامهما النحوية

تعددت الأحكام النحوية للذُنْ ولَدَى تبعاً لتعدد سياقاتها اللغوية، وقد نظر النحويون إليهما وهم بصدد وضع هذه الأحكام من عدة نواحٍ، فبحثوها من حيث الإعرابُ والبناءُ، وما يسبقهما وما يأتي بعدهما حيثُ أظهروا من هذه القواعد النظامَ التركيبي لاستعمالتهما، وقرروا - بإيجاز - أنْ لَدُنْ ولَدَى ظرفان غير متصرفين، مبنيان على السكون ويصلحان للمكان والزمان وملازمان للإضافة، وشرحوا بإسهابٍ هذه الأحكام على النحو الآتي:

أ- بناؤهما وإعرابهما:

١- بناء لَدُنْ: أجمع النحويون على كون لَدُنْ مبنية على السكون على أصل البناءِ واختلفوا حول سبب بنائها على ثلاثة أقوال:

أ- نصَّ عليه سيبويه في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، فقال: (وُجِزِمَتْ لَدُنْ ولم تُجْعَلْ كَعِنْدَ لأنها لا تَمَكَّنُ في الكلام تَمَكَّنَ عِنْدَ، ولا تَقَعُ في جميع مواقعها فجُعِلَ بمنزلة قط لأنها غير متمكنة)^(١٥٤) وأشار في موضع آخر إلى اسميتها ودلالاتها على أول الغاية بقوله: (وأما لَدُنْ فالموضع الذي هو أول الغاية وهو اسم يكون ظرفاً يبدل على أنه اسم قولهم من لَدُنْ)^(١٥٥) وتبعه النحويون الخالفون ففصلوا ما أوجزه وقرروا أنْ لَدُنْ قد بُنِيَتْ لشبهها الحرفَ في الجمود، ذلك أنها لَزِمَتْ استعمالاً واحداً، وهو الظرفيةُ، وابتداءُ الغاية وامتناعُ الإخبار بها وعَنُها، بخلاف عِنْدَ ولدى، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً فقد يكونان لابتداء الغاية -

(١٥٤) انظر الكتاب، ٢٨٦/٣.

(١٥٥) المرجع السابق، ٤٣٣/٤.

أحياناً- وذلك إذا سُبِقَا بِمِنْ - وقد يَنَأيَانِ عنها ويستعملان فَضْلَةً وَعُمْدَةً كقولهِ تعالى: وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ (١٥٦)، ولدينا كتاب (١٥٧) ونحو: جَلَسَتْ عنده، بخلاف لَدُنْ فَإِنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فَضْلَةً (١٥٨).

ب- نَصَّ عَلَيْهِ ابنُ الْحَاجِبِ تَبِعاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي مَفْصَلِهِ إِذْ قَرَّرَ الْأَخِيرُ بِأَنَّ لَدُنْ وَلَدَى (١٥٩) لَغْتَانِ وَارْتَأَى ابنُ الْحَاجِبِ أَنَّ عِلَّةَ بِنَائِهَا هُوَ كَوْنُهَا أَشْبَهَتْ فِي بَعْضِ لَغَاتِهَا الْحُرُوفَ قَالَ: (وَبُنِيَتْ لَدُنْ وَلَدٌ لِشَبْهِهَا بِالْحُرُوفِ لَوْضَعِهَا عَلَى الصِّيغَةِ الَّتِي لَيْسَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ وَإِنَّمَا عَلَيْهَا الْحُرُوفُ فَأَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ) (١٦٠).

وارتضى الرضي، وجهاً آخر لبنائها وذلك بكونها قد زادت على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف، وبكونها مع عدم تصرفها لازمةً لمعنى الابتداء فتوغلت في مشابهة الحرف (١٦١) ونظراً لكونها ملازمةً لمعنى الابتداء أوجب الرضي سَبْقَهَا بِمِنْ ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً (١٦٢) بمعنى أنها بنيت لتضمنها معنى الحرف (مِنْ) مضافاً إلى ذلك عدم تصرفها، لذلك قال: (فهي بمعنى مِنْ عِنْدِ) (١٦٣) ومذهبه متجةً لأنَّ الظرفية وعدم التصرف لا يكفيان في البناء- كما يقول الشيخ

(١٥٦) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(١٥٧) من الآية ٦٢ من سورة المؤمنين.

(١٥٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، وتسهيل الفوائد لابن مالك ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك السفر

١١٠٥/٢، وشرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢، والتذليل والتكميل لأبي حيان، ٤١٦/٣، وأوضح المسالك لابن

هشام ١٤٥/٣ والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢-٥٢٧/١، وشرح ابن عقيل، ٦٧/٣، وشرح التصريح للأزهري،

٤٦/٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ١٢٥/١، وشرح الأشموني ٢٦٤/٢ وحاشية الصبان، ٢٦٤/٢، وحاشية

الخصري، ١٣/٢ (بتصرف).

(١٥٩) انظر المفصل، ١٣٢.

(١٦٠) انظر الإيضاح، ٥١٥/١، والفوائد الضيائية، لملا جامي، ١٤٤/٢.

(١٦١) انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢ بتصرف.

(١٦٢) انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢ بتصرف.

(١٦٣) انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، ٤٥/٢.

ياسين - لأنَّ بعضَ الظروفِ غيرِ المتصرفةِ معربةً (١٦٤) مثلُ عِنْدَ، وتعويلِ الرضي على ملازمتها لمعنى الابتداء هو ما نصَّ عليه سيبويه بقوله فيما سبق (هو أولُ الغاية) وبَدَهي أنها لهذا القيد تنبَعِدُ عن شبه عِنْدَ الظرفيةِ المعربةِ لعدمِ ملازمةِ عِنْدَ لمعنى الابتداء.

ج- نقله أبو حيان في بَحْرِهِ عن بعضهم حيث قال: (وأوضح بعضهم علَّةَ البناءِ فقال: علَّةُ البناءِ كونها تدلُّ على الملاصقةِ للشيءِ، وتختصُّ بها بخلافِ عِنْدَ فإنها لا تختصُّ بالملاصقةِ، فصار فيها معنى لا يدلُّ عليه الطرف بل هو من قبيلِ ما يدلُّ عليه الحرفُ فهي كأنها متضمنةٌ للحرفِ الذي كان ينبغي أن يُوضَعَ دليلاً على القربِ ومثله نَمَّ وَهْنَا، لأنهما بنيا لما تضمننا: معنى الحرفِ الذي كان ينبغي أن يوضعَ ليدلَّ على الإشارةِ) (١٦٥) وهذا الرأيُ يخالفُ ما ذكره سيبويه وابنُ الحاجبِ والرضيُّ، حولَ علَّةِ بنائها فهو لم ينصَّ على ملازمتها لابتداءِ الغايةِ، بل علَّةُ البناءِ عنده تتمثلُ في الشبهِ المعنويِ وذلك بتضمنها معنى الحرفِ المدلولِ به على القربِ، وبهذا تكون قد ابتعدت عن مشابهتها لعند لعدمِ اختصاصِ الأخيرِ بهذا المعنى.

ويبدو أنَّ أبا حيان قد شك في وجه بنائها وذلك حين نص النحويون على أنها بمعنى "عند" وعلى لزومها الإضافة إلى ما بعدها، لأنَّ الإضافة من خواصِ الأسماءِ، وبذلك تبتعد لَدُنَّ عن شبه الحرفِ وتصبح شبيهةً بعند الأمرِ الذي يؤدي بها إلى أن تعربَ لا أن تُبْنَى قال: (إن لَدُنَّ ملازمةٌ للإضافة والإضافة لا تتفك عنها لفظاً وهي بمعنى عند، وعند معربة ولَدُنَّ مبنية وكان ينبغي أن تعربَ وهي مبنية) (١٦٦) وردَّ رأيه الإمامُ البلقينيُّ بقوله (إن لَدُنَّ ليست بمعنى عند بل لَدُنَّ لأول

(١٦٤) انظر حاشية الشيخ ياسين، ٤٦/٢ بتصرف.

(١٦٥) انظر البحر المحيط، ٣٧٢/٢، وحاشية الخضري، ٢٨/١.

(١٦٦) انظر حاشية الشيخ ياسين، ٤٩/١ بتصرف.

غاية زمانٍ أو مكان، ولم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظيةٍ معربةٍ وبأنها بنيت لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنهما، بخلاف عند فقد تكون لابتداء الغاية وقد تستعمل فضلةً وعمدةً، ولا تُلزَمُ استعمالاً واحداً لذا لم يعارض شبهة الحرف في لَدُنْ من الوجوه المذكورة لزوم الإضافة، فإنَّ الشيء الواحد لا يقوى أن يعارض أشياء) (١٦٧) وأكد الشهاب القاسمي على بنائها بقوله: (قوةُ الشبه في لَدُنْ أنه انضمَّ إلى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبّه اللفظي في بعض لغاتها) (١٦٨) وبزوال هذه الشبهة التي ألمح إليها أبو حيان يتضح أن لَدُنْ مبنيةٌ عند أكثر العرب.

غير أن موضع لَدُنْ لما كان صالحاً لعِنْدَ فقد شبهتها قيسٌ بها فأعربتھا. قال أبو زيد وتقول - أي قيس - هو من لَدُنِ فلان، وهو لدنك ولدُنِّي فيحركون النون) (١٦٩) ونصَّ ابن مالك على ذلك بقوله: (وإعراب اللغة الأولى - أي لَدُنْ - لغة قيسية) (١٧٠) وقد قرأ بها أبو بكر عن عاصم قوله تعالى (من لَدُنْهُ) (١٧١) فأسكن الدال مع إشمائها الضمَّ وكسرَ النونَ والهاءَ وقرأ الباقر بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء (١٧٢) وقد كثف مكّي عن هذه القراءة بأنَّ قراءة الجمهور جاءت على الأصلِ أمّا قراءةُ عاصم فإنَّ إسكانَ الدال لغةً، وإشمامها الضمَّ دلالةٌ

(١٦٧) انظر المرجع السابق، ٤٧/٢ بتصرف.

(١٦٨) انظر المرجع السابق، ٤٧/٢.

(١٦٩) انظر النوادر في اللغة، ١٦٩.

(١٧٠) انظر تسهيل الفوائد، ٩٧ والتنزيل والتكميل لأبي حيان، ٢١٧/٣ وشرح ابن عقيل، ٦٧/٣.

(١٧١) من الآية ٢ من سورة الكهف.

(١٧٢) انظر الكشف المكي، ٥٤/٢، والنشر لابن الجزري، ٣١٠/٢، والإتحاف للدمياطي ٢٢٨ (بتصرف).

على أنّ أصلها الضمُّ وأنَّ كسرَ النون قد تمَّ دفعاً لالتقاء الساكنين^(١٧٣) وعلى هذه اللغة جاء قول الراجز^(١٧٤) :

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظَّهِرِ إِلَى العُصَيْرِ

واختلفوا حول كسرة النون، أهي كسرة إعراب أم كسرة بناء اجْتَلَبْتُ لدفع الساكنين على مذهبين:

١- ذهب مكي- كما رأينا- وأبو علي الفارسي- فيما حكاه عنه ابن الشجري- إلى أنّ كسرتها الالتقاء الساكنين قال أبو علي: (فأما ما رُوِيَ عن عاصم من قراءته لدنه، فالكسرة فيه ليست كسرة جر، وإنما هي كسرة النقاء الساكنين وذلك أنّ الدال من لَدُنْ أُسكنت كما أُسكنت الباء في سَبْع، فالتقى ساكنان، الدال والنون وكسرت النون لالتقاء الساكنين)^(١٧٥).

٢- ذهب ابن مالك وتبعه جمهور النحويين على أنّ كسرتها كسرة إعراب، وذلك واضح من قوله (وإعراب اللغة الأولى لغة قيسية)^(١٧٦) يؤيده ما حكاه أبو حاتم عنهم بأنهم يقولون (من لَدُنْه بضم الدال وكسر النون، وفي النصب لَدُنْه بفتح النون، والدال مضمومة أو ساكنة مشممة الضم)^(١٧٧).

وذهب أبو حيان إلى تجويز الوجهين حيث قال بعد أن ذكر القراءة وقول الراجز (يجوز أن يكون كسر النون إعراباً على هذه اللغة، ويجوز أن تكون مبنية

(١٧٣) انظر الكشف المكي ٥٤/٢.

(١٧٤) قيل عن هذا الرجز لرجل من طيء، انظر التذييل لأبي حيان، ٤١٨/٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٦٢/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٢١٥/١ وشرح الأشموني ٢٦٢/٢.

(١٧٥) انظر أمالي ابن الشجري، ٢٢٣/١.

(١٧٦) انظر التسهيل، ٩٧.

(١٧٧) انظر التذييل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣ والمساعد لابن عقيل، ٥٣٣/١.

على السكون وكسرت النون لالتقاء الساكنين)^(١٧٨) وقد بيّن وجه الخلاف بين المذهبين الإمام الزرقاني فيما نقله عنه الشيخ ياسين بقوله: إن ابن مالك قد رأى (إن إشمَامَ الضمِّ ليس من جملة اللغات، وحيثُ كانَ مُشَمَّاً صارَ كأنه موجودٌ فظهرَ أنَّ الكسرَ حينئذٍ إعراب، والذي رآه أبو علي أن الإشمَامَ غيرُ معوّلٍ عليه وأنَّ المُعْرَبَ لَدُنَّ المشهورة، وهي مضمومةُ الدال وإعرابها بأن يُقالَ من لَدُنْه بضم الدال وكسر النون وأما لَدُنَّ المقروء به فهو جملة لغات لَدُنَّ)^(١٧٩)، وواضح من هذا النص أن ابن مالك قد ذهب إلى أن لَدُنَّ المعربة ليست من جملة لغات لَدُنَّ وذلك للإشمام الذي أصبح أصلاً، ولو كانت من جملة لغات لَدُنَّ لكان حقُّها البناءُ في حين أن أبا علي لم يعوّل على هذا الإشمام لعروضه، وذهب إلى أن لَدُنَّ المقروء بها من جملة لغات لَدُنَّ المبنية، فحقُّها البناءُ لا الإعراب وقد تبع الرضي^(١٨٠) أبا علي، وارتضى أكثر النحويين مذهبَ ابن مالك^(١٨١).

٢- إعراب لَدَى وبنائها: رأينا فيما سبق أن كونَ لَدَى من جملة أخوات لَدُنَّ هو أمرٌ مختلفٌ فيه، ويبدو أن لهذا الاختلافِ أثراً في اختلافهم حولها، من حيثُ البناءُ الإعرابُ، فقد اختلفوا على رأيين:

١- أنها معربةٌ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: (ولَدَى بمنزلة عند)^(١٨٢) فلما كانت عندَ معربةً جُعِلَتْ لَدَى كذلك، وإلى نحوِ هذا ذهب كثيرٌ من النحويين^(١٨٣).

(١٧٨) انظر التبديل ٤١٨/٣.

(١٧٩) انظر حاشية الشيخ ياسين، ٤٦/٢ بتصرف.

(١٨٠) انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢ وحاشية الشيخ ياسين، ٤٦/٢.

(١٨١) انظر أوضح المسالك لابن هشام، ١٤٥/٤ وشرح التصريح للأزهري، ٤٦/٢ وهمع الهوامع للسيوطي،

٢١٥/١ وشرح الأشموني، ٢٦٢/٢.

(١٨٢) انظر الكتاب، ٢٣٤/٤.

٢- أنها مبنيةٌ وممن نصَّ على ذلك الزمخشري^(١٨٤) وتبعه ابن يعيش معللاً سبب بنائها بقوله (اعلم أنَّ لَدَى ظرف من ظروف الأمانة، بمعنى عند، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فرطُ إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست فليس في ظروف الأمانة أبهم من لَدَى وَعِنْدَ، ولذلك لَزِمَتِ الظرفية فلم تتمكنَ تمكَّنَ غيرها من الظروف فجرتَ لذلك مَجْرَى الحرف في إبهامه)^(١٨٥) أمَّا ابن الحاجب فقد جعلَ بناءها حملاً لها على أختها لَدُنَّ التي بنيت لأنَّ من لغاتها ما وُضِعَ على حرفين فأشبهت الحروف قال: (وبنيتُ لَدَى لأنه هو هو - أي لأنه لَدُنَّ- وقد تقدَّم أن كلَّ اسم مبنيٌّ فإنه يُبْنَى وإن اختلفتْ لغائهُ بزيادةٍ أو نقصانٍ مع بقاء أصل المعنى فيبني لَدَ لشبهِ الحَرْفِ وبُنِيَ لَدَى لشبهِ ما أشبه الحرفَ وإن اختلفتْ جهاتُ الشبهِ فإنه لا يضُرُّ، ألا ترى أنَّ نزالِ مبنيٌّ لشبهِه بإنزالِ وبُنِيَ فَجَارِ لشبهِه بنزالِ، وإن اختلفتْ جهاتُ الشبهِ وهذا كثيرٌ في العربية في أبوابٍ مختلفة)^(١٨٦) ولم يرتضِ الرضيُّ هذا المذهب - على الرغم من ذهابه إلى أنَّ لَدُنَّ ولَدَى لغتان - وذهب إلى أنَّ لَدَى معربةٌ لأنَّها بمعنى عِنْدَ، في حين أنَّ لَدُنَّ قد بُنِيَتْ لعدمِ تصرفها وللزومِها لمعنى الابتداء فتوغلتْ في مشابهةِ الحرفِ، وهذا المعنى منتفٍ في لَدَى)^(١٨٧) وواضحٌ أنَّ كونَ لَدَى من جملةِ أخواتِ لَدُنَّ كانَ منظوراً إليه في هذا التقعيد، فالذين ذهبوا إلى ذلك جعلوها مبنيةً ما عدا الرضيِّ والذين لم يعتدوا بذلك كسيبويه ومن تبعه ذهبوا إلى إعرابها.

(١٨٣) انظر شرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان، ٤٢٣/٣ والمغني لابن هشام، ٢٠٨

وهمع الهوامع للسيوطي ٢٠٢/١ وحاشية الصبان، ٢٦٤/٢ وحاشية الخصري ١٣/٢.

(١٨٤) انظر المفصل ١٣٢.

(١٨٥) انظر شرح المفصل، ١٠١/٤.

(١٨٦) انظر الإيضاح، ٥١٥/١.

(١٨٧) انظر شرح الكافية، ١٣٢/٢ بتصرف.

ب- سبق لَدُنْ بِمَنْ ظَاهِرَةٌ أَوْ مَقْدَرَةٌ

نَصَّ ابْنُ جَنِيٍّ فِيْمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ، عَلَى أَنَّ لَدُنْ لَا تَكَادُ تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَسْبُوقَةً بِمَنْ قَالَ: قَالَ أَبُو الْفَتْحِ وَاسْتَعْمَلَ - أَبُو الطَّيِّبِ - لَدُنْ بِغَيْرِ مَنْ وَهُوَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمَلُونَهَا إِلَّا وَمَعَهَا مَنْ كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ (مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ)^(١٨٨) وَ (قَدْ بَلَغَتْ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)^(١٨٩) وَأَنْشَدَ سَيَّبِيُّوهُ:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا..

وَابْنُ جَنِيٍّ فِي تَقْرِيرِهِ ذَلِكَ لَمْ يَبِينْ لَنَا الْعِلَّةَ^(١٩٠) فِي ذَلِكَ بَلْ أَحَالَ ذَلِكَ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ أَمَّا الرُّضِيُّ فَقَدْ عَلَّلَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ إِنْ (لَدُنْ وَلِغَاتِهَا الْمَذْكُورَةَ يَلْزُمُهَا مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ فَلِذَا يَلْزُمُهَا مَنْ إِمَّا ظَاهِرَةً - وَهُوَ الْأَغْلَبُ - أَوْ مَقْدَرَةً فَهِيَ بِمَعْنَى مَنْ عِنْدَ)^(١٩١) وَبَيَّنَّ بَعْضُهُمْ - فِيْمَا نَقَلَهُ الصَّبَّانُ - الْفَرْقَ بَيْنَ مَعْنَى مَنْ وَمَعْنَى لَدُنْ بِقَوْلِهِ إِنْ لَدُنْ (لِأَوَّلِ الْمَسَافَاتِ فَمَسْمَاها نَفْسُ أَوَّلِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ وَبِهَذَا فَارْقَتْ مِنْ فَايْنَهَا لِابْتِدَاءِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ وَمَنْ ثَمَّ كَانَتْ حَرْفًا وَلَدُنْ اسْمًا)^(١٩٢) وَعَلَّلَ الشَّيْخُ يَاسِينَ لِهَذَا الْاجْتِمَاعِ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَتْ لَدُنْ مَلَاذِمَةً لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ فَمَا فَائِدَةُ دُخُولِ "مَنْ" عَلَيْهَا فَالْجَوَابُ أَنَّ إِفَادَتَهَا لِذَلِكَ لَمَّا - لَمْ يُوَلَّفْ كَأَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ مِنَ الْاسْمِ - أُتِيَ بِمَنْ لَتَكُونَ كَالدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ وَلِذَلِكَ لَزِمَتْ فِي الْغَالِبِ)^(١٩٣) وَيَبْدُو أَنَّهُمْ قَدِ قَبِدُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ (فِي الْغَالِبِ) لِأَنَّ جُمْلَةً مِنْ أَشْعَارِ الْعَرَبِ جَاءَتْ لَدُنْ فِيهَا بِغَيْرِ مَنْ دَالَّةً عَلَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

(١٨٨) مِنْ الْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ.
(١٨٩) مِنْ الْآيَةِ ٧٦ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ.
(١٩٠) انْظُرِ الْأَمَالِي ١/٢٢١-٢٢٢.
(١٩١) انْظُرِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ، ٢/١٢٣.
(١٩٢) انْظُرِ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ، ٢/٢٦٤.
(١٩٣) انْظُرِ حَاشِيَةَ الشَّيْخِ يَاسِينَ ٢/٤٥-٤٦.

فإن الكثر أعياني قديماً ولم أقتر لُدُنْ أني غلامٌ

ومثله قول كثير:

وما زلتُ من ليلي لُدُنْ أنُ عرفتُها لكالهائم المُفصَى بكلِّ مكان (١٩٤)

وإذا كان الأمر كذلك، فإن ابن جني حين لم يعلل لذلك وأحاله على الاستعمال اللغوي، كان أكثر نفاذاً في فقه هذا التركيب من غيره. وما ذهب إليه أكده الأستاذ عباس حسن بعد أن أورد أجوبتهم بقوله: (والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لها مجتمعين دون تعليل آخر) (١٩٥).

وجرُّ لُدُنْ بمنٍ مخرجٌ لها من الظرفية إلى شبهة الظرفية فتكون في هذا الحال مبنيةً على السكون في محل جر بمن.

أمَّا لَدَى فلا تلزمه (من) لأن معنى الابتداء لم يلزمها، بل تكون - كما رأينا - لابتداء الغاية ولغيرها (١٩٦) هذا ما تحدث به النحاة عما يمكن أن يكون - أو لا يكون - قبل لُدُنْ ولدى، أمَّا ما يجب أن يكون بعدها فقد خصَّوه بما يأتي:

ج- إضافتهما إلى ما بعدهما

١- لما كانت لدن ظرفاً، فقد يجب إضافتها إلى ما بعدها، فيجرُّ (ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة) (١٩٧) ونصَّ أبو حيان على

(١٩٤) انظر أمالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، انظر عدداً من الأبيات حذف فيها من قبل لدن مع دلالتها على ابتداء الغاية في التنزيل لأبي حيان ٤١٩/٣.

(١٩٥) انظر النحو الوافي، ٢٩٣/٢.

(١٩٦) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٢٣/٢، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٤/١ بتصرف.

(١٩٧) انظر تسهيل الفوائد، لابن مالك، ٩٧، وأوضح المسالك لابن هشام ١٤٥/٣، التنزيل والتكميل لأبي حيان ٤١٩/٣ وشرح الكافية للرضي، ١٢٤/٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وشرح الأشموني

٢٦٢/٢.

أنها (تضاف إلى المفرد لفظاً كثيراً، وإلى الجملة قليلاً) (١٩٨) وفصل الأشموني هذا الإيجاز بأن المضاف إليه لفظاً إنما يكون كذلك إن كان معرباً ويكون مجرور المحل إن كان مبنياً أو جملة) (١٩٩) فالأول نحو قوله تعالى: مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ (٢٠٠) ومنه قول الراجز (٢٠١):

تنتهض الرعدة في ظهيري
من لدن الظهر إلى العصير

والثاني: نحو قوله تعالى: وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً (٢٠٢) والثالث كقول الشاعر وقد أضافها إلى جملة اسمية (٢٠٣):

وتذكرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتِ يَا فَعَّ
إلى أَنْتِ ذُو فَوْدَيْنِ أبيض كالنَّسْرِ

أما إضافتها إلى الجملة الفعلية فقد اشترط ابن مالك لجوازه أن تكون الجملة ذات فعل متصرف مثبت قال في تسهيله (وبشاركها - أي الآية - في الإضافة على المتصرف المثبت لَدُنْ وريث) (٢٠٤) كما أجاز أيضاً إضافتها إلى الفعل بتقدير أن المصدرية قال: وجاء عن العرب إضافة ريث وُلْدُنْ إلى الفعل على تقدير أن المصدرية (٢٠٥) غير أن ابن الدهان منع إضافة لَدُنْ إلى الجملة لأن لَدُنْ مِنْ ظروف المكان، وظروف المكان لا يُضَافُ منها إلى الجملة إلا حيث (٢٠٦) واحتجَّ

(١٩٨) انظر البحر المحيط، ٣٧٢/٢.

(١٩٩) انظر شرح الأشموني، ٢٦٢/٢.

(٢٠٠) من الآية ٦ النمل.

(٢٠١) انظر شرح الشواهد، للعيني، ٢٦٢/٢.

(٢٠٢) من الآية ٦٥ الكهف.

(٢٠٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان، ٣٧٢/٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١، وشرح الأشموني، ٢٦٣/٢.

(٢٠٤) انظر تسهيل الفوائد، ١٥٩، والمغني لابن هشام ٥٥١.

(٢٠٥) انظر شرح الكافية الشافية، ٩٤٦-٩٤٨.

(٢٠٦) انظر التذييل والتكميل لأبي حيان، ٤١٩/٣، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢.

بأن ذلك قد وردَ عن سيبويه، قال ابن هشام وفي (الغرة) لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جوازَ إضافتها إلى الجملة ولهذا قال في قوله:

(من لُدْ شولا)

إنَّ تقديره (من لُدُنْ أن كانت شولا، ولم يقدر من لُدْ كانت) (٢٠٧) غير أنَّ جمهورَ النحويين أجازوا إضافتها إلى الجملة مطلقاً، لأنَّ لُدُنْ في الإبهام مثلُ حيثُ- كما قال ابن الشجري- في حالِ الإضافة (٢٠٨) أو لأنها حين تُضَافُ إلى الجملة تكونُ خالصةً للزمان دونَ المكان قال الرضي (فإذا أُضيفت إلى الجملة تمخضت للزمان لما تقدّم أن ظروفَ المكان لا تُضَافُ إلى الجملة منها إلا حيثُ وأضاف بأنه (يجوز تصديرُ الجملة بحرفٍ مصدري لَمَّا لم تتمخض لُدُنْ في الأصل للزمان) (٢٠٩) وأورد مجيزو إضافتها إلى الجملة شواهدَ شعرية منها قول القطامي (٢١٠):

صريعُ غوانٍ راقهنَّ ورُقنه لُدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سوْدُ الذوائبِ

فأضَافَ لُدُنْ إلى شَبَّ، وقيل لا دليلَ فيه إذ يمكن أن يكونَ المعنى لُدُنْ أنْ شَبَّ فحذفَ أن) (٢١١) ورُدَّ بأنَّ فيه حذفَ الموصولِ الحرفي وبقاءَ صلته (٢١٢) وهو ممنوع (٢١٣).

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر وقد أضَافها إلى جملة فعلية:

(٢٠٧) انظر مغني اللبيب، ٥٥١.

(٢٠٨) انظر أمالي ابن الشجري، ٢٢٣/١.

(٢٠٩) انظر شرح الكافية، للرضي، ١٢٥/٢.

(٢١٠) انظر أمالي ابن الشجري، ٢٢٣/١، وشرح التصريح للأزهري، ٤٦/٢، وهمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١.

(٢١١) انظر أمالي ابن الشجري، ٢٢٣/١، وشرح التصريح للأزهري، ٤٦/٢.

(٢١٢) انظر شرح التصريح، ٤٦/٢.

(٢١٣) انظر حاشية الصبان ٢٤٤/١.

لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ (٢١٤)

وأوردوا لإضافتها إلى أَنْ والفعلِ قولَ الأعشى:

أراني لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يراني فيكم طالبُ الضيمِ أرنبا (٢١٥)

ب - أَمَّا لَدَى فَهِيَ لَا تَتَفَكُّ عَنِ الْإِضَافَةِ لَا مَعْنَى وَلَا لَفْظاً (٢١٦)، وليس ثمة خلافٌ في ذلك، غير أنهم نصوا على أَنَّ أَلْفَهَا تَقْلِبُ يَاءً مَعَ الضمير لأنها بمنزلة إلى وعلى، قال سيبويه (وإنما قالوا) لديك وعليك واليك - في غير التسمية - ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة، كما فرقوا بين عَنِّي وَمَنِّي وأخواتها وبين هَنِي (٢١٧) وذهب الرضي إلى تعليل آخر فقال: (وإنما قلب ألف هذه الكلمات الثلاث مع المضمرة تشبيهاً بألف رمى إذا اتصل بالمضمرة المرفوعة نحو رميتُ وإنما شُبِّهَ الضمير المجرور بالمرفوعة دون المنصوب نحو رماك، لأن الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب، ولم يشبَّه بألف نحو غزا لأنَّ الواو ثقيل والياء أقرب إلى الألف من الواو) (٢١٨).

وحكى سيبويه عن بعض العرب أنهم كانوا يستغنون عن هذا القلب ويقولون الألف معها فيقولون عَلاك وِلْدَاك وإلاك، قال (وحدَّثنا الخليلُ أَنَّ نَاساً - لم

(٢١٤) انظر البحر المحيط، ٣٧٢/٢، والتذليل والتكميل ٤١٩/٣.

(٢١٥) انظر ديوان الأعشى ١١٥، وأمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ وهمع الهوامع ٢١٥/١.

(٢١٦) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٩٢٦/٢.

(٢١٧) انظر الكتاب، ٤١٢/٣.

(٢١٨) انظر شرح الكافية، للرضي، ١٢٤/٢.

يعينهم- من العرب يقولون عَلاك وِلْدَاك وَاِلَاك) (٢١٩) وعلى ذلك جاء قول الشاعر: (٢٢٠)

إِلَاكُم يَا خُنَاعَةً لَا إِلَانَا عزا الناس الضراعة والهوانا
فلو برئت عقولكم بصرثم بأن دواء دائككم لآدانا
وذلكم إذا واثقتُمونا على قصر اعتمادكم علانا

حيث لم يقلب الألف ياءً مع الضمير في الألفاظ الثلاثة وإنما أراد إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا أمّا حين تضاف إلى الظاهر فتسلم (٢٢١) كقوله تعالى: إذ القلوب لدى الحناجر (٢٢٢) وحكى ابن عقيل: بأنها تُقَلَّبُ ياءً أيضاً مع الظاهر فيقال لدي زيد (٢٢٣).

د- حذف كان واسمها بعد لدن ولغاتها

وهذا مسألة موصولة العلائق بما قبلها، فقد قرروا أنّ كان واسمها يحذفان بعدها، مع اختلافهم في كون هذا الحذف كثيراً (٢٢٤) أو قليلاً (٢٢٥) أو شاذاً (٢٢٦) ومن ذلك قول الراجز:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإِلَى إِتْلَانِهَا..

(٢١٩) انظر الكتاب لسبويه، ٤١٣/٣.

(٢٢٠) انظر الأبيات في شرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٤٢٣/٣، وهمع الهوامع، ٢٠٣/١.

(٢٢١) انظر شرح الكافية، للرضي، ١٥٤/٢.

(٢٢٢) من الآية ١٦ من سورة غافر.

(٢٢٣) انظر المساعد ٥٣٤/١.

(٢٢٤) انظر تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، حاشية الكتاب، طبعة بولاق، ١٣٤/١.

(٢٢٥) انظر شرح الأشموني ٢٤٣/١.

(٢٢٦) انظر شرح ابن عقيل، ٢٩٥/١.

حيث روي بنصب شولاً وبجره^(٢٢٧) واستقرّ خلفهم حول رواية النصب
وتقدير المحذوف على ثلاثة آراء:

١- ذكره سيبويه ونصّ على أن التقدير (من لدُّ أن كانت شولاً فالى اتلائها)،
قال موضعاً ذلك ومشيراً إلى العلة (نُصِبَ، أي شولاً - لأنَّه أراد زماناً، والشولُ لا
يكونُ زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجر كقولك من لدُّ صلاة العصر إلى وقت
كذا- وكقولك من لدُّ الحائطِ إلى مكان كذا فلما أراد الزمانَ حملَ الشولَ على شيءٍ
يَحْسُنُ أن يكونَ زماناً إذا عمل في الشول ولم يحسنُ إلاّ إذا كما لا يحسنُ ابتداء
الأسماء بعد إن حتى أضمرت ما يحسنُ أن يكونَ بعدها، عاملاً في الأسماء
فكذلك هذا، كأنك قلتَ من لدُّ أن كانت شولاً فالى اتلائها)^(٢٢٨) وفسر السيرافي
قول سيبويه بقوله: (المعنى أن لدُّ إنما تضافُ إلى ما بعدها من زمانٍ أو مكانٍ
إذا اقترنت بها إلى، كقولك جلست من لدُّ صلاة العصر إلى وقت المغرب. فلما
كان الشولُ جمعَ الناقَةِ الشائِلِ لم تصلحُ أن تكونَ زماناً، فأضمر ما يصلحُ أن
يفدّر زماناً، فكأنه قال من لدُّ أن كانت شولاً، والكون مصدرٌ، والمصادرُ تُستعمل
في معنى الأزمنةِ كقولك جنّتك مقدّم الحاج وخلافة المقنتر وصلاة العصر، على
معنى أوقات هذه الأشياء)^(٢٢٩) ورُدَّ مذهبُ سيبويه بأنَّ تقديره (فيه حذفُ
الموصولِ وصلتهِ وبقاءُ معمولها من غير ضرورة، وأجيبَ بأنَّه تقديرٌ معنى لا
إعراب)^(٢٣٠) أي أن سيبويه (أتى فيه بأن فراراً من قلّة إضافة لدُّ إلى الجمل، وحلُّ

(٢٢٧) انظر تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، ١٣٤/١، وشرح الشواهد للعيني ٢٤٣/١.

(٢٢٨) انظر الكتاب، ٢٦٥/١ وذكر العيني في شرح الشواهد ٢٤٣/١ أن التقدير عند سيبويه من لدُّ كانت شولاً
من غير أن.

(٢٢٩) انظر الكتاب، لسبويه ٢٦٥/١ (الحاشية) والكتاب (طبعة بولاق) ١٣٤/١ (الحاشية).

(٢٣٠) انظر تخليص الشواهد، لابن هشام ٢٦٣، وشرح التصريح للأزهري ١٩٤/١، وحاشية الصبان
٢٤٣/١، وحاشية الخضري ١١٧/١.

الإعراب "مِنْ لُدُّ كَانَتْ" بِحَذْفِ أَنْ (٢٣١) غَيْرَ أَنَّ الْأَرْهِي - فيما يبدو - لم يرتضِ ذلك حيث قال: (وَإِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ تَقْدِيرٌ إِعْرَابَ لَزِمَ مِنْهُ أَنَّ مَا فَرَّ مِنْهُ وَقَعَ فِيهِ) (٢٣٢) لِأَنَّ مَا فَرَّ مِنْهُ هُوَ (أَنَّ لُدُّنَ لَا تَضَافُ لِلْجَمَلِ) (٢٣٣) غَيْرَ أَنَّ مَا يَرْجَحُ مَذْهَبَ سَبْيُوِيَه - فِي كَوْنِ - شَوْلًا - جَمْعًا لِشَائِلِ رَوَايَةِ الرَّجْزِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فَقَدْ رَوَى الْجَرْمِيُّ: "مِنْ لُدُّ شَوْلًا" بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى أَنَّ أَسْلَهَ شَوْلًا بِالْمَدِّ، وَقَصْرَهُ لِلضَّرُورَةِ (٢٣٤) وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَلَكِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ تَقْتَضِي أَنَّ المَحْدَثَ عَنْهُ نَاقَةٌ وَاحِدَةٌ لَا نَوْقٌ) (٢٣٥) وَهُوَ خِلَافُ المَرَادِ.

٢- ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ لِأَحَدٍ بِقَوْلِهِ: (وَأَمَّا الشُّوْلُ بِفَتْحِ المَعْجَمَةِ وَمَادَّتُهُ تَدُلُّ عَلَى الِارْتِفَاعِ، وَاخْتَلَفَ فِي المَرَادِ بِهِ هُنَا فَقِيلَ: مَصْدَرٌ شَالَتْ النَّاقَةُ بِذَنْبِهَا أَيْ رَفَعَتْهُ لِلضَّرَابِ فَهِيَ شَائِلٌ بِغَيْرِ تَاءٍ، وَالجَمْعُ شُؤْلٌ مِثْلَ رَاكِعٍ وَرَكَّعٍ، وَالتَّقْدِيرُ مِنْ لُدُّنَ شَالَتْ شَوْلًا، فَالْبَيْتُ مِنْ حَذْفِ عَامِلِ المَصْدَرِ المَوْكَدِ) (٢٣٦) وَرُجِّعَ هَذَا الرَّأْيَ بِرَوَايَةِ مِنْ (لُدُّ شَوْلٍ بِالْخَفْضِ) (٢٣٧).

وَاسْتَظْهَرَ الصَّبَانَ لِأَنَّهُ (أَقْلُ كَلْفَةً مِنْ تَقْدِيرِ سَبْيُوِيَه) (٢٣٨) غَيْرَ أَنَّ مَا يَضَعْفُهُ أَنَّ فِيهِ حَذْفَ عَامِلِ المَصْدَرِ المَوْكَدِ) (٢٣٩) وَفِي حَذْفِهِ خِلَافٌ (٢٤٠) ثُمَّ

(٢٣١) انظر حاشية الخضري، ١/١١٧.

(٢٣٢) انظر شرح التصريح، ١/١٩٤.

(٢٣٣) انظر حاشية ياسين، ١/١٩٤.

(٢٣٤) انظر تخلص الشواهد، لابن هشام ٢٦٢، وشرح الشواهد للعيني، ١/٢٤٣.

(٢٣٥) انظر تخلص الشواهد، لابن هشام ٢٦٢.

(٢٣٦) انظر تخلص الشواهد، ٢٦٢، وحاشية الصبان ١/٢٤٤.

(٢٣٧) انظر تخلص الشواهد، ٢٦٢.

(٢٣٨) انظر حاشية الصبان، ١/٢٤٤.

(٢٣٩) انظر حاشية الخضري ١/١١٧.

(٢٤٠) ذهب ابن مالك إلى منع الحذف وأجاز ابنه، والمتجه هو المنع، انظر شرح الكافية الشافية، ٢/٦٥٧، وشرح

الألفية لابن الناظم، ٢٦٥.

يُجَابُ عن روايةِ الجر (بأنَّ التقديرَ مِنْ لُدَّ شولانِ شَوْلٍ) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولكن لا يقعُ التوفيقُ بين الروائيتين في التقدير^(٢٤١) من حيث المعنى.

٣- ذكره أيضاً ابن هشام مستغرياً إياه بقوله (ومن الغريب أن بعضهم زعم أن انتصابَ شولاً بعد لُدُنْ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدوةً بعدها في قولهم لُدُنْ غدوةً وأنه لا تقديرَ في البيت)^(٢٤٢) وردّه بقوله (وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة ولأنه لم يُسمع في غدوة مع حذف النون بل مع ثبوتها)^(٢٤٣) ومراده أنه لم يسمع نَصْبُ غدوةٍ إلا بثبوت النون ويردُّ عليه أن ابن يعيش قد نصَّ على أنهم يقولون: (لُدَّ غدوةً)^(٢٤٤) لذا فالصواب ما ذكره العيني بقوله: (بأن هذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة)^(٢٤٥).
أمَّا روايةُ الجر فقد اختلفوا حولها على رأيين أيضاً:

أ- ذهب سيبويه إلى أن (شولٍ) مجرورٌ على التوسُّع لأنه بمنزلة المصدر والمصدر - كما قال السيرافي - تُستعملُ في معنى الأزمنة كثيراً^(٢٤٦) قال سيبويه مشيراً إلى ذلك (وقد جرّه قومٌ على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة الصدر حين جعلوه على الحين، وإنما يريدُ حينَ كذا وكذا وإن لم يكن في قوَّة المصادر لأنه لا يتصرَّف تصرُّفها)^(٢٤٧).

(٢٤١) انظر تخليص الشواهد، لابن هشام، ٢٦٢ بتصرف.

(٢٤٢) المرجع السابق، ٢٦٢-٢٦٣ وشرح شواهد، للعيني، ٢٤٣/١.

(٢٤٣) المرجع السابق، ٢٦٣ وشرح الشواهد، للعيني، ٢٤٣/١.

(٢٤٤) انظر شرح المفصل، ١٠٢/٤.

(٢٤٥) انظر شرح الشواهد للعيني، ٢٤٣/١.

(٢٤٦) انظر الكتاب، ١/١٣٤ - طبعة بولاق (الحاشية).

(٢٤٧) انظر الكتاب، ١/٢٦٥ (طبعة هارون).

ب- ذهب الأعم إلى تجويز ما أجازه سيبويه في رواية النصب والجر وذكر توجيهاً آخر لرواية الجر حيث قال: (ويجوز جرّ الشول على تقديرين:
١- أحدهما أنه يريدُ الزمانَ فكأنه قال من لدُنْ زمانِ شولها أي ارتفاع لبنها، ويكونُ الشولُ مصدرًا على هذا التقدير ثم يُحذفُ الزمانُ ويُقامُ الشولُ مقامه.

٢- والتقدير الثاني من لدن كون شولها، ووقعها في إتلائها فتحذف الكون وتقيمُ الشولُ مقامه كما تقدّم في التقدير الأول) (٢٤٨).

ورجّح هذا التقدير لكونه يوحدُ معنى رواية الجر والنصب، ولكن يحتاج إلى الخبر فيقدّر موجوداً، أو أنّ كان هنا تامة (٢٤٩).

ه- نصب غدوة بعد لدُنْ والعطف عليها

رأينا فيما سبق أنّ الأصل في لدُنْ أن يُجرَّ ما بعدها بالإضافة لكونها دالةً على ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، فإمّا أن تضاف إلى مفرد أو جملة، وعلى هذا الأصل فقد ورد إضافتها إلى غدوة وقد سجّل ذلك سيبويه في كتابه إذ قال: (والجرُّ في غدوةٍ هو الوجهُ والقياس) (٢٥٠) وقد خرج عن هذا الأصل المقرر اختصاصها بنصب غدوة بعدها أيضاً، أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: كما أنّ لدُنْ لها في غدوةٍ حالٌ ليست في غيرها تُنصبُ بها) (٢٥١) وقد أكّد على هذا الخروج في أكثر من موضعٍ في كتابه، فكان كثيراً ما ينهي نصّه بالحديث عما شذ عن أصولهم من ذلك قوله بعد أن تحدّث عن نصب لدُنْ لغدوة (فقد يشذُّ الشيء من

(٢٤٨) انظر الكتاب، ١/١٣٤ طبعة بولاق الحاشية.

(٢٤٩) شرح الشواهد للعيني، ١/٢٤٣ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، ١/١٩٤.

(٢٥٠) انظر الكتاب، سيبويه، ١/٢١٠.

(٢٥١) المرجع السابق، ١/٢١٠.

كلامهم عن نظائره ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره) (٢٥٢) ومثله قوله أيضاً (ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم) (٢٥٣) وقد علل سيبويه نصب "غدوة" بعد لدن لكون نونها تشبه التنوين، في كونها تُحذف في بعض لغاتها كما أن التنوين كذلك، قال: (كأنه ألحق التنوين في لغة من قال لد، وذلك قولك من لدن غدوة، وقال بعضهم لدن غدوة كأنه أسكن الدال ثم فتحها كما قال اضرين زيدا ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة) (٢٥٤) وأوضح ابن جني هذه المشابهة بقوله: إن (الفتحة في لدن إنما جاءت من قبل أنهم أسكنوا الدال في لدن استئقالاتاً للضمة فيها كما يسكن نحو عضد وسبع فيقال عضد وسبع، فلما سكنت الدال وكانت النون بعدها ساكنة التقى ساكنان، ففتحت الدال لالتقائهما، وشبهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي اضرين ولا تضرين عمراً) (٢٥٥).

وواضح من هذه النصوص جميعاً أن العامل في نصب "غدوة" هو لدن نفسها، وأنها نصبتة تشبيهاً بالمفعول أو التمييز لأن نونها تشبه تنوين اسم الفاعل كما أن اختلاف حركة دالها يشبه حركات الإعراب وذهب ابن مالك - فيما حكاه عنه الأزهري - إلى أن العامل في نصب "غدوة" هو كان محذوفة وليس لدن وأن التقدير لدن كان الوقت غدوة) قال الأزهري (أو تنصبها أنت على إضمار كان واسمها وبقاء خبرها، والأصل لدن كان الوقت غدوة، والذي دل على الوقت كلمة لدن، قاله ابن مالك، وقال هذا حسن لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من

(٢٥٢) المرجع السابق، ٢١٠/١.

(٢٥٣) انظر الكتاب ٢٨١/٢ وانظر الكتاب، ٥١/١-٥٨-١١٩/٣.

(٢٥٤) انظر الكتاب، ٢١٠/١.

(٢٥٥) انظر سر صناعة الإعراب، لابن جني، ٥٤٥-٥٤٦.

الإضافة ويؤيده من لدُ شولاً، فالنصبُ على هذا ليس بلدُن وإنما هو بكان المحذوفة) (٢٥٦).

وواضح أنّ ابن مالك قد أراد من تقديره أن يتحد العاملان في نصب شولاً وغدوةً بعد لدُن، وذلك يؤدي إلى كون لدُن مضافةً إلى ما بعدها، وهو ما ثبت لها أصلاً، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه، وابن جني، في تعليلهما لأنهما عللاً - أصلاً - لهذا الخروج ونأياً بلدُن عن أصلها المقرّر لها.

ومهما يكن من أمره، فقد نقل النحويون عن الكوفيون أيضاً رفع "غدوة" بعد لدُن (٢٥٧)، واختلفوا في التقدير على ثلاثة أقوال:

أ - ذكره ابن جني بقوله: (وكما جاز أن تشبّه النون بالتونين فتتصب "غدوة" تشبيهاً بالمفعول كذلك شبّه بعضهم "غدوة" بالفاعل فرفعها فقال: لدُن غدوة كما تقول أقاتم زيد) (٢٥٨) ولدُن حينئذٍ غير مضافةً أصلاً (٢٥٩).

ب - ذكره ابن مالك وذهب إلى أن التقدير (لدُن كانت غدوة) (٢٦٠) وكان على هذه الوجه تامةً وغدوةً فاعلها، ولدُن مضافةً إلى الجملة (٢٦١).

ج - ذكره الأشموني - من غير نسبة - حيث قال: (وقيل خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ والتقدير لدُن وقتٍ هو غدوة) (٢٦٢) ولدُن على هذا الوجه مضافٌ إلى مفرد منوي (٢٦٣).

(٢٥٦) انظر شرح التصريح، للأزهري، ٤٧/٢.

(٢٥٧) انظر شرح التسهيل، لابن مالك، ١/١٠٥، والتنزيل والتكميل لابن حيان، ٤٢٣/١، وأوضح المسالك لابن هشام، ١٤٧/٣، وشرح الأشموني، ٢٦٣/٢ وهمع الهوامع، ٢١٥/١.

(٢٥٨) انظر سر الصناعة، ٥٤٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٢/٥ والتنزيل والتكميل لأبي حيان، ٤٢٣/٣.

(٢٥٩) نظر حاشية الصبان، ٢٦٤/٢.

(٢٦٠) انظر شرح التسهيل، لابن مالك، السفر ١/١٠٥.

(٢٦١) انظر حاشية الصبان، ٢٦٤/٢ بتصريف.

وكما أنّ نصبَ (غدوةً) ورفعها خروجٌ لها عن الأصل المقرّر لها، فإن تنوينها خروجٌ أيضاً عن أصلها المقرّر لها وهو المنعُ من الصرف، وذلك للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث فكان من حقها ألاّ تتونّ، وقد أرجع ابنُ جنّي علّةَ صرفها لأمرين:

أحدهما: كثرةُ الاستعمال لأنهم لما كَثُرَ استعمالُ إياه أشدُّ تغييراً، والآخر؛ أنهم لو لم يصرفوها لقالوا لَدُنْ غدوةٌ فتفتح الهاءُ، فلا يعلمُ منصوبةٌ هي أم مجرورةٌ، ألا ترى أنّ ما لا ينصرفُ نصبُه وجَرُّه بلفظٍ واحد، نحو رأيتُ عُمَرَ ومررت بعمرَ، فلما اعتزموا نصبَ "غدوةً" بعد لَدُنْ، وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حالِ نظائرها صرّفوها، ليكونَ ظهورُ التنوين مع الفتحة يحقق ما نووه واعتقدوه من النصب، ويزيد الشبهة عن السامع فلا يظنُّ أنها مجرورةٌ غيرَ منصوبةٍ^(٢٦٤) وأضاف بأنهم (حَمَلُوا المرفوعةَ والمجرورةَ لِقَلَّةِ الرفعِ فيها والجرِّ على النصبِ الذي قد شاعَ وكَثُرَ) وأخيراً فإنّ مما تَجَدَّرُ الإشارةُ إليه هو أنّ اختصاصَ لَدُنْ بنصب "غدوةً" لا ينسحب على أية لفظة غيرها، تفيد معناها حيث لم يجز النحويون لدن بكرةً أو عشيةً، قال ابن يعيش (فلا تقول قياساً على لَدُنْ غدوةً لَدُنْ بكرةً لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرةُ لَدُنْ غدوةً)^(٢٦٥) أما إذا عَطِفَ على، غدوةً، المنصوبة كقولنا لدن غدوةً وعشيةً وبكرةً فقد أجاز ابن مالك جواز الجر مراعاةً للأصل، ونَقَلَ جوازَ النصب عن الأخفش مراعاةً للفظ، واستبعده، قال مشيراً إلى ذلك (فإن عَطِفَ على غدوةً بَعْدَ أَنْ نُصِبَتْ فحكمُ المعطوفِ الجرُّ لأنَّ غدوةً وإن لم تُجرَّ لفظاً فهي في موضع جر، وجوزَ سعيد بن مسعدة الأخفشُ نصبَ المعطوفِ وهذا بعيدٌ عن

(٢٦٢) انظر شرح الأشموني، ٢/٢٦٤.

(٢٦٣) انظر حاشية الصبان، ٢/٢٦٣.

(٢٦٤) انظر سر الصناعة، ١/٥٤٣ وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/١٠٢ وشرح الكافية للرضي، ٢/١٢٤.

(٢٦٥) انظر شرح المفصل، لابن يعيش، ٤/١٠٢.

القياس)^(٢٦٦) وتتبع أبو حيان ابن مالك في مذهبه وأوجبَ النصبَ ومنعَ الجرَّ حيث قال بعد أن أوردَ رأيَ ابن مالك: (والذي أختره أنه لا يجوز في المعطوف إلاَّ النصب، ولا يجوز الجرُّ لأنَّ غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصبٌ صحيح، فإذا عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدوة منصوباً بكان مضمرةً فلا يُتخيَّلُ فيه إذ ذاك جرُّ البتة)^(٢٦٧) ويضيف أبو حيان مجيباً عمّا يمكن أن يُسأل عنه فيقول: (فإن قلتَ يلزم من ذلك أن تكونَ لدُنْ قد انتصبَ بعدها ظرف غير غدوة ولم يُحفظَ نَصْبُ بعدها إلا في غدوة فالجواب أنه يجوزُ في الثواني ما لا يجوز في الأوائل - ألا ترى أنك تقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك ... ولا تقول ربَّ أخيه فكذلك هذه المسألة لو باشرت المعطوف لدُنْ لم يكن فيه إلاَّ الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب ولا موضع له أعنى غدوة)^(٢٦٨) وبذا نتبين أن النحويين بوجه عام قد أجازوا في المعطوف الجر والنصب^(٢٦٩).

وبالانتهاى من هذا الحكم نكون قد انتهينا من هذا البحث الذي حاولنا فيه أن نكشف حقيقةَ الظرفين لدُنْ ولدى.

والحمد لله أولاً وآخراً

(٢٦٦) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٩٥٣/٢.

(٢٦٧) انظر التنزيل والتكميل، لأبي حيان، ٤٢٢/٣.

(٢٦٨) المرجع السابق، ٤٢٣/٢ بتصريف.

(٢٦٩) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٩٥٣/٢ - وشرح ابن عقيل، ٦٩/٣ وهمع الهوامع للسيوطي

٢١٥/١ وحاشية الخصري، ١١٤/٢.

المصادر والمراجع

- ١- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تح، د، طه عبدالرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢- الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة ١٩٧٥م.
- ٣- الأفعال (كتاب) للسرقسطي (سعيد بن محمد) تح. د. حسين محمد شرف، ومحمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.
- ٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٦- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تح. د. الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، تصحيح، علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان (مصورة عن مطبعة عبدالحميد حنفي بمصر).
- ٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تح، محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية بمصر.
- ٩- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح. د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٢م.
- ١٠- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي تح. د. مازن المبارك، دار العروبة، مصر ١٩٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- ١١- البحر المحيط، لأبي حيان، نشر مطابع النصر الحديثة، الرياض.

- ١٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تح. د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- ١٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، تح محمد علي النجار وعبدالعليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٣هـ- ١٩٦٩م.
- ١٤- البغداديات لأبي علي الفارسي، تح. صلاح الدين عبدالله السنكاوي - مطبعة العاني، بغداد، نشرة وزارة الأوقاف العراقية.
- ١٥- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري تح. د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ١٦- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.
- ١٧- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حمد الجوهري، تح، أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ٣١٩٩هـ.
- ١٨- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تح علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م- ١٣٩٦م.
- ١٩- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري (حاشية الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
- ٢٠- تخلص الشواهد وتلخيص الفرائد، لابن هشام الأنصاري، تح. د. عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ٢١- تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح. د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، مصر ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- ٢٢- التطور النحوي للغة العربية لبرجشتر اسر، د. رمضان عبدالنواب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- ٢٣- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تح. يعقوب عبد النبي، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر.
- ٢٤- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تصحيح أحمد عبدالعليم البرودي، الطبعة الثانية.
- ٢٥- جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، الطبعة الأولى، حيدر آباد، ١٣٤٥هـ.
- ٢٦- حاشية ابن جماعة على شرح الجاريري علي الشافية (ضمن مجموعة شروح الشافية المجلد الأول)، عالم الكتب، بيروت (مصورة عن طبعة ١٣١٠هـ).
- ٢٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (نسخة مصورة بدون تاريخ).
- ٢٨- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح (مع شرح التصريح للأزهري ضمن مجلد واحد)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيني ضمن مجلد واحد، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
- ٣٠- حروف المعاني، للزجاجي، تح. د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- ٣١- الخصائص، لابن جني، تح، الأستاذ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٣٢- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- ٣٣- دراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان، ١٩٦٩.
- ٣٤- ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز - مصر.
- ٣٥- روح المعاني، للآلوسي، دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

- ٣٦- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح. د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٧- شرح الأشموني، انظر رقم (٢٩).
- ٣٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تح. د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجبل - بيروت.
- ٣٩- شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، (انظر حاشية الشيخ ياسين).
- ٤٠- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.
- ٤١- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترلابادي، ومعه شرح الشواهد للبغدادي منشورين معاً، تح، محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٤٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٤٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح. د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٤- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاسترلابادي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٤٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (بهامش الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
- ٤٦- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٧- شفاء العليل، في إيضاح التسهيل، للسلسلي، تح. د. عبدالله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٤٨- ظاهرة الحذف في درس اللغوي، للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية.
- ٤٩- العين (كتاب) للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح. د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة العراقية.
- ٥٠- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تح. علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، البابي الحلبي ١٩٧٢م.
- ٥١- فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبدالنواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م-١٣٩٧هـ.
- ٥٢- فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م.
- ٥٣- فقه اللغة المقارن، تح. د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة - بيروت ١٩٨٣م.
- ٥٤- الفوائد الضيائية، لملاجمي، تح. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ-١٩٥٢م.
- ٥٥- القاموس المحيط، للفيروز ابادي، الطبعة الثانية، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- ٥٦- القطع والائتناف (كتاب) لأبي جعفر النحاس، تح. د. أحمد خطاب العمر، مطبعة المعاني، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٥٧- الكافية لابن الحاجب (ضمن مجموع مهمات المتون)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ-١٩٤٩م.
- ٥٨- الكتاب، لسبيويه، تح عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١/١٩٧٧م- ج٢/١٩٧٩- ج٣/١٩٧٢- ج٤/١٩٧٥.
- ٥٩- الكتاب لسبيويه، الطبعة الأولى، بولاق، ١٣١٦هـ.

- ٦٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح. د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٦١- لسان العرب لابن منظور، تح. عبدالله علي الكبير وزملائه، دار المعارف بمصر.
- ٦٢- مجمل اللغة، لابن فارس، تح. الشيخ هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- ٦٣- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح. د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٦٤- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح. د. عبدالجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ٦٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تح. د. مازن المبارك وزمليته، الطبعة الخامسة، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.
- ٦٦- المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- ٦٧- مقاييس اللغة، لابن فارس، تح. عبدالسلام هارون (الأجزاء الستة)، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣م.
- ٦٨- المتقضب، للمبرد، تح. الشيخ عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٦٩- مناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري (ضمن مجموعة من شروح الشافية المجلد الثاني) عالم الكتب، بيروت.
- ٧٠- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تح. د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٧١- النحو الوافي، لعباس حسن، الجزء الثاني، دار المعارف، الطبعة السادسة ١٩٨٠م.

- ٧٢- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
- ٧٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تح. د. محمد محمود الطناحي و طاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
- ٧٤- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تح. د. محمد عبدالقادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ٧٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

المخطوطات والدوريات

- ١- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي، السفر الأول، تح. عدنان خلف قليل أبو جري، السفر الثاني، تح. علاء الدين حموية.
رسالتا دكتوراه - كلية اللغة العربية- جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢- كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان، الجزء الثالث، تح. د. حماد البحري، رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ٣- الكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء، رسالة دكتوراه بتحقيقنا- جامعة الإسكندرية ١٩٨٤م.
- ٤- مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد العاشر، ١٩٤٨م.

المراجع الأجنبية

- ١- المراجع باللغة الإنجليزية

1- Hebrw and English Lexicon of the old Testament by francic Brown, D.D.,D. Litt. and Oxhers, oxford, at the clarendon Press 1939.

٢- مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ١٨-١٩ / ١٩٨٢م: شريم، د. جوزيف "التعيين والتضمين في علم الدلالة" ص٧٢-٨١.

٣- مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ٣٠-٣١ / ١٩٨٤م: دمشقية د. عفيف "اللغة وباب الاجتهاد" ص٢٩-٤٣.

٤- مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد السابق، دورليان، جورج "بحثاً عن وجهي سوسور" ص١٢٣-١٢٨.

٥- مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد ٣٣-٣٤ / ١٩٧٨م: زهر الدين، د. صالح "اللغة العربية بين الأصالة والتشويه" ص١١٨-١٣٠.

٦- حوليات جامعة الكويت- الحولية السادسة، ١٩٨٥م، الرسالة الحادية والثلاثون: إسلام، د. عزمي، "مفهوم المعنى"، دراسة تحليلية.

٢. المراجع باللغة الفرنسية

7- Dubios (J) Giacomo (M) Guespin (L) Marcellesi (J.B.), Mevel (J.P.)

8- Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 1973.

9- Guiraud (P)

La Sémantique Que sais - Je? Presses universitaires de France 8e édition Paries 1975.